الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"أثر توطين الوظائف (السعودة) على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية في الفترة (2003 – 2020)"

إعداد الباحثان:

حازم عيد عبدالله الجهني

رسالة ماجستير

الدكتور/ بسام بنسلطان

كلية الإقتصاد والادارة – جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

في ظل التحول الاقتصادي التي تشهده المملكة العربية السعودية ورؤية 2030 والتي تسعى إلى الاستفادة من مكامن القوة في البلد والتي تشمل رأس المال البشري لخلق اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، أحد أهم أهداف هذا التحول الاقتصادي هي استدامة النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التوظيف والمحافظة على معدل البطالة للسعوديين بمستوى أقل من 7٪. وللوصول إلى هذا الهدف، قامت المملكة بتبني عدة مبادرات لسعودة الوظائف المحلية في جميع القطاعات. بالتالي، يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التطورات التي طرأت على سوق العمل السعودي ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي التي صاحبتها في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة بين 2003–2020. ويهدف البحث أيضًا إلى تحليل تطور مبادرات توطين الوظائف في المملكة من خلال تتبع نسب السعودة في سوق العمل. أما من الناحية الكمية، فيهدف البحث إلى دراسة العلاقة واتجاها بين النمو في الناتج المحلي غير النفطي كمتغير تابع والنمو في تكوين رأس المال الثابت وعدد العمالة ونسب السعودة في سوق العمل كمتغيرات مستقلة.

للإجابة على مشكلة الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعمال الأدوات الإحصائية لتحليل تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي والسعودة. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يشرح العلاقة من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات حيث تم التحقق من جودة النموذج من خلال عمل الاختبار الإحصائي t وF ومعامل التحديد واختبار الارتباط الذاتي داربن واتسن. كما تم استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر (ADF) لتقدير مستوى الاستقرار للبيانات واختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار الحدود Bound test لتحديد وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات. جاءت النتائج مؤكدةً لفرضيات البحث بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة في النموذج. وتم تقدير معاملات المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن المرونة حيث قدر معامل رأس المال الثابت ب 0.32 ومعامل عنصر العمل ب 0.42 ومعامل معدل السعودة ب 1.89. وبناءً على هذه النتائج، وصى البحث بضرورة العمل المشترك لجميع المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص لتحسين سوق العمل وجعله جاذبًا للكفاءات الوطنية والعمل على تطوير وتهيئة مخرجات المؤسسات العلمية والمهنية.

الفصل الأول

المقدمة

1-1 مقدمة البحث

دائمًا ما يسعى الخبراء الاقتصاديون وصانعو القرار السياسي في جميع الدول النامية والمتقدمة أيضًا في محاولة قياس وفهم البطالة والنمو الاقتصادي حيث إنهما يشكلان أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعبر عن مدى صحة واستدامة الاقتصاد المحلي. وتعد مشكلة البطالة من الأولويات التي تهدف الحكومات إلى معالجتها والمحافظة عليها في معدلاتها الطبيعية حيث أنها تعتبر مؤشر لقصور النمو الاقتصادي عن مواكبة النمو السكاني ومؤشر لعدم جدوى السياسات الموجهة للحد منها. وعادةً ما تفشل هذه الدول بسبب تعقيد مشكلة البطالة حيث أن مسبباتها تتعدد وتبعاتها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تمتد لتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية ولذلك تختلف النظريات التي تحاول إيجاد حلول لهذه الظاهرة. تعرف البطالة بأنها "مجموعة الافراد الذين لا يعملون ولديهم

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرغبة بالعمل عند مستوى الأجر السائد في السوق"[1]، وتختلف أسبابها لوجود مسببات إما في جانب الطلب على العمل وإما في جانب العرض. ومن مفهوم البطالة العام نستطيع أن نستنتج أنها أحد أشكال هدر رأس المال البشري وبالتالي هدر للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. تكمن تكلفة البطالة الباهظة في كونها تشمل جوانب عديدة تمس الافراد والأسر والمجتمعات في آن واحد.

يحظى النمو الاقتصادي بالاهتمام الكبير لدى الخبراء الاقتصاديين وصانعي القرار لكونه مؤشر رئيسي يدل على فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة والتي تهدف إلى أن الاقتصاد يسير باتجاه مستويات معيشية أفضل. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادات المستمرة في الدخل الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل"[1]. تعبر الزيادة المستمرة في الدخل القومي لفترات طويلة في اقتصاد ما على أن هذا الاقتصاد ينجح في تحقيق النمو في الاستثمارات والتقدم التقني وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج (رأس المال والأيدي العالمة) مما يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ككل. لأن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين المستوى المعيشي في المجتمع، فهو يعد أحد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على معدلات البطالة مما دفع الكثير من الاقتصاديين لعمل الأبحاث النظرية والتطبيقية لدراسة العلاقة بينهما. فالقاعدة العامة تقول ان الزيادة في النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة (قانون أوكن (1962)) والعكس صحيح[2]. وبالمقابل، ولكون العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي تبادلية، فإن البطالة هي أحد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي حيث أن العمالة في الاقتصاد هي أحد عناصر الإنتاج.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى النهوض باقتصادها لجعله أكثر تنوعًا واستدامة وفك الارتباط مع النفط من خلال استغلال مكامن القوة التي تمتلكها من موقع استراتيجي جاذب للاستثمارات وطاقات بشرية طموحة. ومن هذا المنطلق، فإن أحد أبرز التحديات وأعقدها التي تهدف المملكة إلى إيجاد حلول لها هي معدلات البطالة العالية بين السعوديين حيث بلغت في آخر إحصائية نشرتها الهيئة العامة للإحصاء 11.7٪ في الربع الأول من سنة 2021. يكمن تعقيد مشكلة بطالة المواطنين في المملكة كمثيلاتها من الدول النفطية إلى كونها مرتبطة بشكل كبير في هيكل سوق العمل الذي تشكل العمالة الأجنبية الغالبية العظمى فيه حيث بلغت نسبتهم بحسب الهيئة العامة للإحصاء أكثر من 75٪ من إجمالي المشتغلون في الربع الرابع من سنة 2020. والسبب في ذلك يعود لفترة أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات والتي شهدت قفزة كبيرة لأسعار النفط مما أدى إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي السعودي. ومع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، زادت حاجة المملكة إلى الأيدي العاملة الماهرة لمقابلة التطور الاقتصادي الشامل في البلد. وفي ظل نقص الكفاءات البشرية الوطنية في ذلك الوقت اضطرت المملكة إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية الوافدة لتلبية الزيادة الكبيرة في الطلب على العمل[3]. منذ ذلك الحين، شهدت المملكة تنمية كبيرة في البلد شملت معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى تطور ملحوظ في القدرات البشرية الوطنية مما أدى إلى انخفاض الاعتماد على العمالة الوافدة. لذلك، بدأت المملكة في اتخاذ تدابير لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية حيث أطلقت مبادرات عديدة تحت عملية الإحلال هذه والتي سميت ببرامج "السعودة." واجهت المملكة تحديات كبيرة لعملية سعودة سوق العمل لأن عملية إحلال الوظائف يجب أن تتم بطريقة منهجية يتم فيها التدرج في الإحلال مع المحافظة على النمو في الطاقة الإنتاجية. أي أن سعودة العمالة يجب ألا تؤثر على إنتاجية عنصر العمل أحد عنصري الإنتاج المحلي الكلي. من هذا المنطلق جاءت فكرة هذا البحث لدراسة أثر السعودة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

[1] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية

[2] دحاني السعدية (2017م)، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015)

[3] د. عبد الرحمن السلطان (1998م)، سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية: الأبعاد، والمعوقات، والحلول المقترحة

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

1-2 مشكلة البحث

في ظل التحول الاقتصادي التي تشهده المملكة العربية السعودية ورؤية 2030 والتي تسعى إلى الاستفادة من مكامن القوة في البلد والتي تشمل رأس المال البشري لخلق اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، أحد أهم أهداف هذا التحول الاقتصادي هو زيادة معدلات التوظيف والمحافظة على معدل البطالة للسعوديين بمستوى أقل من 7٪[4]. وللوصول إلى هذا الهدف، قامت المملكة بتبني عدة مبادرات لسعودة الوظائف المحلية في جميع القطاعات. إلا أن اعتماد سوق العمل السعودي على العمالة الأجنبية لعدة عقود قد يشكل عائق في طريق الوصول لهذا الهدف. بالتالي تكمن مشكلة البحث في معرفة إمكانية التدرج في توطين الوظائف بدون الاخلال بالنمو الاقتصادي. حيث يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير سعودة الوظائف في النمو الاقتصادي في السعودية وتقدير دالة الإنتاج. بالتالي تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي لهذا البحث:

ما هو اتجاه ومعنوية العلاقة بين سعودة الوظائف والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة (2003م – 2020م)؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي للبحث نستطيع أن نتفرع إلى التساؤلات التالية:

- ما هو شكل سوق العمل السعودي وكيف تطور خلال فترة الدراسة؟
- ما هو شكل النمو الاقتصادي السعودي خلال فترة الدراسة؟
- ما هو واقع عملية السعودة وكيف تطورت خلال فترة الدراسة؟
- كيف تؤثر عناصر الإنتاج على الإنتاج الكلي في السعودية؟

1-3 أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية سوق العمل في الاقتصاد حيث يعد أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. كما تأتي الأهمية أيضًا من حساسية الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للبطالة والنمو الاقتصادي وضرورة توطين الوظائف في الدول التي يعتمد سوق العمل فيها على العمالة الأجنبية وفيما يلي أهم النقاط التي تبرز أهمية الدراسة في المملكة:

- تسعى المملكة من خلال رؤية 2030 للارتقاء بجودة الحياة والتي يعد من أبرز ركائزها تمكين القدرات البشرية الوطنية حيث يعد تخفيض معدلات البطالة لدى السعوديين من أهم مخرجات الرؤية.
- يعد التعزيز لنمو اقتصادي سعودي مستدام ومتنوع والابتعاد عن الاعتماد على النفط من أهم أهداف الرؤية حيث تستهدف المملكة زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية لسوق العمل السعودي.
- وجود العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة له أبعاد اقتصادية واجتماعية يجب دراستها وإيجاد حلول لها ومن أهمها:
- تعد العمالة الأجنبية الوافدة منافس غير عادل للقوى العاملة السعودية حيث أن العامل الأجنبي يميل إلى العمل لساعات طويلة بأجر منخفض مقارنةً بالعامل السعودي. بالتالي، ومع التطور الهائل الكمي والنوعي للقدرات البشرية الوطنية، إلا أنه أصبح من الصعب على العامل السعودي الدخول لسوق العمل وخصوصًا في القطاع الخاص[5].

[4] موقع رؤية 2030

[5] د. عبد الرحمن السلطان (1998م)، سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية: الأبعاد، والمعوقات، والحلول المقترحة

- يستفيد الاقتصاد المحلي كثيرًا من زيادة عدد المشتغلين في القوى العاملة من خلال ارتفاع الاستهلاك والاستثمار والذي يعتمد على الدخل المدخر. في المقابل، فإن زيادة العمالة الأجنبية الوافدة تحد من استفادة الاقتصاد المحلي حيث أن العامل الأجنبي عادةً ولأسباب كثيرة يميل إلى تحويل معظم دخله إلى الخارج. وتعد هذه التحويلات النقدية إلى الخارج مصدر تسرب للاقتصاد وهدرًا لاحتياطي البلد من النقد الأجنبي وبالتالي إخلال ميزان المدفوعات.

1-4 أهداف البحث

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التطورات التي طرأت على سوق العمل السعودي ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي التي صاحبتها في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة. ويهدف البحث أيضًا إلى تحليل تطور مبادرات توطين الوظائف في المملكة من خلال تتبع نسب السعودة في سوق العمل. أما من الناحية الكمية، فيهدف البحث إلى دراسة العلاقة واتجاها بين النمو في الناتج المحلي غير النفطي كمتغير تابع والنمو في تكوين رأس المال الثابت وعدد العمالة ونسب السعودة في سوق العمل كمتغيرات مستقلة.

1-5 منهجية البحث

للإجابة على مشكلة الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعمال الأدوات الإحصائية لتحليل تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي والسعودة. كما سيتم استخدام المنهج القياسي لاختبار الفرضيات المطروحة في الدراسة من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات.

1-6 فرضيات البحث

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو في تكوين رأس المال الثابت والنمو في الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003 – 2020.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو في عدد العمال والنمو في الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003 – 2020.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسب العودة في سوق العمل والنمو في الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003 – 2020.

1-7 حدود البحث

- الحدود الجغرافية للبحث: يقتصر البحث على دراسة البطالة والنمو الاقتصادي ومعدلات توطين الوظائف في المملكة العربية السعودية فقط.
- الحدود الزمانية للبحث: نظرًا لعدم وجود بيانات كافية ذات جودة عالية لأعداد العمالة في السعودية قبل الفترة المقترحة لهذا البحث، سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات خلال 18 سنة وهي الفترة 2003م إلى 2020م فقط.

1-8 نموذج الدراسة

تأخذ النماذج الاقتصادية، كنموذج سولو (1957م) [6]، التي تشرح علاقة الإنتاج الكلي في البلد بعناصر الإنتاج النموذج التالي:

$$Y = f(K, L, \dots)$$

Y: الإنتاج الكلي

[6] أ.د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر (2018م)، الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة)

K:رأس المال الثابت

L:عدد العمالة

وبالاعتماد على العلاقة بين رأس المال الثابت وعدد العمالة والنمو الاقتصادي كما هو موضح أعلاه، ولاختبار الفرضيات في هذا البحث من خلال دراسة علاقة نسب السعودة بالنمو الاقتصادي في المملكة، سيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين ظواهر موضوع البحث. والانحدار الخطي المتعدد هو بشكل عام نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة تؤثر فيه[7]، حيث أن المتغيرات لهذا البحث هي كالتالي:

- متغير تابع: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي
- متغير مستقل: تكوين رأس المال الثابت
- متغير مستقل: عدد العمال الإجمالي في السعودية
- متغير مستقل: نسبة السعودة في سوق العمل السعودي

وبعد أخذ اللوغاريثم الطبيعي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يصبح النموذج الخطي المعتمد لهذا البحث:

$$\ln(GDP_{NO}) = \ln(A) + \beta 1 \ln(GFCF) + \beta 2 \ln(EMP) + \beta 3\,(SA) + U$$

GDP_{NO}: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي

GFCF:تكوين رأس المال الثابت في السعودية

EMP:عدد العمال الإجمالي في السعودية

SA:نسبة السعودة في سوق العمل (عدد العمال السعوديين على إجمالي عدد العمال)

U:معامل الخطأ العشوائي

b1, b2, b3:قيم مرونة رأس المال والعمل ونسبة السعودة

1-9 مخطط البحث

ينقسم هذا البحث إلى خمسة فصول رئيسية كالتالي:

- الفصل الأول (المقدمة): يتم في هذا الفصل تقديم نبذة عن موضوع البحث ومشكلة وأهمية وأهداف وفرضيات ونموذج الدراسة. أيضًا نلقي الضوء في هذا الفصل على بعض الدراسات السابقة التي تناولت المواضيع المتعلقة بالبحث.
- الفصل الثاني (الإطار النظري): في هذا الفصل، يتم التأسيس للمفاهيم الرئيسية التي يتناولها البحث وهي سوق العمل، والبطالة، والنمو الاقتصادي، وتوطين الوظائف.
- الفصل الثالث (الإطار الوصفي والتحليلي): نتناول في هذا الفصل تحليل تطور النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وسوق العمل السعودي وبرامج السعودة خلال فترة الدراسة.

[7] أ.د. حميد عبيد (2017م)، الاقتصاد القياسي

- الفصل الرابع (الإطار القياسي): في هذا الفصل، يتم تحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وعمل الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة لدراسة اتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- الفصل الخامس (النتائج والتوصيات): أما في هذا الفصل، فيتم استعراض نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية ومناقشتها ومن ثم تقديم توصيات لصانعي القرار بناءً على هذه النتائج.

1-10 الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البطالة بشكل عام والنمو الاقتصادي وعلاقتهما ببعض لما لهما من أهمية بالغة كمؤشرات اقتصادية. كما تعددت الأبحاث التي تناولت موضوع توطين الوظائف في دول الخليج خصوصًا من خلال دراسة الأسباب والمعوقات وبعض الحلول المقترحة. وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوعات الرئيسية المتعلقة بدراستنا مقسمة إلى موضوعين:

1- دراسات عن توطين الوظائف

في دراسة القحطاني (2018) **توطين الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: (استراتيجية رفع الميزة التنافسية للمواطن والقيمة المضافة للوافد)**، يهدف الباحث إلى عرض استراتيجية مقترحة لتوطين الوظائف بالمملكة العربية السعودية من شأنها تقليل معدلات البطالة وسد فجوة توطين الوظائف من خلال التساؤل الرئيسي التالي:" كيف يكون التوطين للموارد البشرية سببًا في خفض نسبة البطالة بين المواطنين في المملكة؟" يتخذ الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة ولتسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بسوق العمل والبطالة وتوطين الوظائف. بدأت الدراسة في تحليل الخلفية التاريخية لسوق العمل في المملكة والأسباب التي أدت إلى إنشاء مبادرات لتوطين الوظائف ودور القطاع الحكومي والخاص في هذه المبادرات. وبعد شرح المعوقات التي حالت دون نجاح تلك المبادرات، عرض الباحث الاستراتيجية المقترحة للتوطين والتي من أهم خطواتها رفع الميزة التنافسية للمواطن ليزيد الطلب عليه ورفع تكلفة الحفاظ على العامل الوافد ليتم إحلاله بعامل مواطن. وأخيرًا، أوصت الدراسة أولًا بأن يتم الاهتمام بالجانب الاستراتيجي في عملية التوطين والتدرج في عملية الإحلال. وثانيًا، بتأسيس شركات وطنية في مجالات عدة (مقاولات، صناعية، سياحية ...الخ) تدار بالكامل بكوادر وطنية.

وفي دراسة د. أحمد مشعل (2013)، **تقدير الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الخاص وإمكانية إحلالها بالعمالة الوطنية في المملكة العربية السعودية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**، يهدف الباحث إلى دراسة وتحليل واقع سوق العمل في القطاع الخاص لتقدير الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الخاص والتعرف على أهم المحددات التي تؤثر على الطلب. كما يهدف إلى دراسة التوقعات المستقبلية لسوق العمل في القطاع الخاص وإمكانية إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة. استخدمت الدراسة بعض أساليب التحليل الوصفي والكمي من خلال السلاسل الزمنية، كما قامت باستخدام بعض النماذج القياسية مثل الانحدار الخطي، واختبار جذر الوحدة، والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. أظهرت نتائج الدراسة أن الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الخاص يرتبط طرديًا بكل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، ومتوسط أجر العامل السعودي، وعدد المنشآت المسجلة في نظام التأمينات الاجتماعية، كما يرتبط عكسيًا بمتوسط أجر العامل الوافد. ومن خلال هذه النتائج، أوصت الدراسة ضرورة بذل المزيد من الجهود للإسراع في تقليل وترشيد توظيف العمالة الوافدة في القطاع الخاص، ووضع السياسات التي تؤدي إلى الإحلال التدريجي بدلًا من الإجباري.

2- دراسات عن البطالة والنمو الاقتصادي

في دراسة عباس حسن (2020)، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة – دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1980-2018م**، يهدف الباحث إلى تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2018م وتسليط الضوء على الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة الآثار السلبية لارتفاع معدلات البطالة. كما يهدف البحث إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في المملكة. يقوم البحث من خلال نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام بيانات سلاسل زمنية بدراسة العلاقة بين البطالة (متغير تابع) والنمو الاقتصادي ومعدل التغير في التضخم (متغيرات مستقلة) وذلك بالاستعانة بأدوات الإحصاء والاقتصاد القياسي كاختبار السببية، واختبار التكامل، ونموذج تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين معدل البطالة والتضخم. بالتالي، أوصت الدراسة على ضرورة العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وجعله اقتصاد متنوع وتوجيه الاستثمارات للقطاعات التي تعتمد على عنصر العمل بكثرة ومراجع السياسات التي تهدف إلى خفض البطالة.

وفي دراسة دحماني السعدية (2017)، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015)**، تهدف الباحثة إلى دراسة مقدار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر واختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين. واعتمد البحث على الجانب الوصفي التحليلي باستعمال بيانات السلاسل الزمنية لتحليل تطور البطالة والنمو الاقتصادي، واعتمد أيضًا على أدوات القياس الاقتصادي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات من خلال نموذج الانحدار. وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة والنمو الاقتصادي والتي تدل على علاقة عكسية طويلة الأجل. وأخيرًا أوصت الباحثة بأهمية توفير الظروف المساعدة للباحثين من خلال توفر بيانات ذات مصداقية وجودة عالية، كما أوصت بالعمل على زيادة وتيرة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل فعلي في العملية الإنتاجية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وأما دراسة حميد مرزوك (2015)، **الأثر المتبادل بين ظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2012)**، فتهدف إلى تسليط الضوء على البطالة وتحليل واقعها ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة على اقتصاد العراق، كما تهدف إلى إيجاد حلول للحد من الآثار السلبية للبطالة باستخدام سياسات اقتصادية وأساليب علمية ملائمة لوضع الاقتصاد العراقي. ويهدف الباحث من خلال الاستعانة بالمنهج التحليلي والوصفي والقياسي وبالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لتحليل تطور البطالة النمو الاقتصادي في العراق ودراسة العلاقة بينهما. أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير تابع والنمو الاقتصادي كتغير مستقل، ولكن بمقدار ضعيف. تدل هذه النتيجة إلى صحة الفرضية التي توجه منها البحث بأن هناك تباطؤ للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق أي أن النمو الاقتصادي لوحده ليس حلًا كافيًا لمشكلة البطالة. وانطلاقًا من هذه النتائج، أوصى الباحث بالعمل على تنويع مصادر الدخل وتحفيز الاستثمارات الحكومية في القطاعات كثيفة عنصر العمل وتصحيح مخرجات التعليم والسياسات التجارية لضبط الاستيراد.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه لا يكتفي بدراسة أثر توطين الوظائف على سوق العمل فقط إنما بالإضافة إلى دراسة العلاقة المباشرة بين سوق العمل والنمو الاقتصادي يتناول البحث دراسة أثر توطين الوظائف على النمو الاقتصادي أي أن عوامل مثل إنتاجية المواطنين مقارنةً بالعمالة الأجنبية واتجاه حركة الأموال (داخل الاقتصاد أو خارجه) تدخل ضمنًا في هذه الدراسة.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الفصل الثاني (الإطار النظري)

النظريات الاقتصادية لمتغيرات نموذج الدراسة

2-1 مفهوم سوق العمل

سوق العمل هو المكان الذي يتفاعل فيه المنتجون والشركات مع الموظفين. حيث تهدف الشركات إلى توظيف الأفضل ويهدف الأشخاص إلى اختيار الوظائف المناسبة والتي تعود عليهم بأكبر منفعة مادية. في سوق العمل يتم تحديد الآليات التي يتم من خلالها الربط بين العمال والوظائف. تكمن أهمية سوق العمل في أنه يتم من خلاله تحديد الطلب والعرض على العمل الذي بدوره يؤثر على مستوى التوظيف العام. مستوى التوظيف في بلد ما يلعب دور مهم في زيادة النمو الاقتصادي وتقوية الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة. مثل أي سوق آخر، هناك جانب عرض على العمل يتمثل في العمال والكمية التي يرغبون في عرضها وجانب طلب يتمثل في الشركات والكمية التي يرغبون في توظيفها.[8]

2-1-1 الطلب في سوق العمل[9]

الطلب على العمل مثل الطلب على أي من عناصر الإنتاج مشتق من الطلب على المنتجات التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج. والطلب على العمل يعتمد على عدة عوامل منها حجم الإنتاج وأسعار عناصر الإنتاج والمستوى التقني. ولأن الطلب على العمل يتأثر بكل هذه العوامل، يجب دراستها لفهم مدى تأثيرها. أهم عامل يؤثر على الطلب على العمل هو الأجور.

تأثير الأجور في الطلب على العمل في الأجل القصير

في الاقتصاد يعرف الأجل القصير بأنه ثبات عنصر واحد على الأقل من عناصر الإنتاج وفي هذه الحالة نفترض أن عنصر رأس المال هو الثابت. علاقة الأجور بالطلب على العمل في الأجل القصير علاقة عكسية فعند زيادة الأجور يقل الطلب على العمل وعند انخفاض الأجور يزيد الطلب على العمل.

أما في الأجل الطويل فإن المنشأة لديها القدرة على تغيير الكمية المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج بهدف تقليل التكلفة عند إنتاج كمية ثابتة من السلع والخدمات. بالتالي فإن علاقة الأجور بالكمية المطلوبة من العمل في الأجل الطويل أيضاً علاقة عكسية، ولكنها أكبر مرونةً منها في الأجل القصير. يعزى سبب كونها أكبر مرونة إلى تأثير الإنتاج وتأثير الإحلال.

2-1-2 العرض في سوق العمل [10]

العرض في سوق العمل هو عدد وحدات العمل التي يرغب الأشخاص في توفيرها مقابل الحصول على أجر. هناك عدة محددات تؤثر على العرض في سوق العمل ومن أهمها الأجور. علاقة الأجور بالعرض في سوق العمل هي علاقة طردية حيث زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة رغبة الأفراد بالعمل حيث إنهم يفضلون العمل على الراحة.

[8] أ.د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر (2018م)، الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة)

[9] Demand for Labor, Retrieved From: https://www.economicsonline.co.uk/Labour_markets/Demand_for_labour.html

[10] Supply of Labor, Retrieved From: https://www.economicsonline.co.uk/Labour_markets/Supply_for_labour.html

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

2-1-3 التوازن في سوق العمل

يتوازن سوق العمل عند تساوي وحدات عنصر العمل التي يرغب الأفراد في عرضها مع الكمية المطلوبة من أصحاب المنشآت. عند نقطة التوازن يتم تحديد الأجر التوازني والكمية التوازنية. بالتالي، عند اختلال التوازن في سوق العمل يتكون فرق بين الطلب على العمل والمعروض منه وهذ الفرق هو ما يعرف بالبطالة.

2-2 مفهوم البطالة

تعرف البطالة بأنها "مجموعة الافراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة بالعمل عند مستوى الأجر السائد في السوق"[11]، أو كما أسلفنا سابقًا، مقدار الفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه. وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها "لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن رغم استعدادهم له، وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للكسب"[12]. نستنتج من مفهوم البطالة أنها أحد أشكال هدر رأس المال البشري وبالتالي هدر للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. تكمن تكلفة البطالة الباهظة في كونها تشمل جوانب عديدة تمس الافراد والأسر والمجتمعات في آن واحد. وتعد مشكلة البطالة من الأولويات التي تهدف الحكومات إلى معالجتها والمحافظة عليها في معدلاتها الطبيعية حيث أنها تعتبر مؤشر لقصور النمو الاقتصادي عن مواكبة النمو السكاني ومؤشر لعدم جدوى السياسات الموجهة للحد منها.

2-3-1 معدل البطالة

يتم حساب معدل البطالة بحسب الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية كالتالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{نسبة المتعطلين}}{\text{قوة العمل للسكان في سن العمل}} \times 100$$

حيث إن:

- قوة العمل للسكان: المشتغلين والمتعطلين.
- معدل المشاركة في القوى العاملة: نسبة قوة العمل إلى السكان (15 سنة وأكثر).
- المتعطلون: هم الأفراد (15 سنة وأكثر) الذين كانوا:
  - دون عمل خلال الأيام السبعة السابقة لمقابلة الأسرة
  - يبحثون عن عمل بجدية خلال الأسابيع الأربعة السابقة للمقابلة
  - قادرين على العمل، ومستعدين للالتحاق به خلال الأسبوع الماضي، أو الأسبوعين القادمين.

وعادةً ما يتم حساب معدلات البطالة بحسب بعض المحددات مثل الفترة الزمنية، و الفئات العمرية، والجنس والجنسية، والمجال الاقتصادي.

[11] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية

[12] دحماني السعدية (2017م)، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015)

2-3-2 أنواع البطالة

- البطالة الاحتكاكية: هي بطالة مؤقتة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للباحثين عن عمل وأصحاب الأعمال وسببها عادةً انتقال الموظفين من وظيفة إلى أخرى أو بسبب انتقالهم إلى مدن أخرى. ويشمل أيضًا خريجي مؤسسات التعليم المنخرطين حديثًا في سوق العمل ومازالوا يبحثون عن وظائف. تعد البطالة الاحتكاكية من الأنواع الأكثر شيوعًا في أي اقتصاد. [13]
- البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تنشأ بسبب عدم توافق الأشخاص الباحثين عن عمل وأصحاب الأعمال أي وجود وظائف تتطلب مهارات ليست متوفرة لدى الباحثين عن عمل أو عدم وجود وظائف مناسبة للأشخاص بمهارات متخصصة. يحدث هذا النوع نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد واختلافات نوعية في الطلب على العمل عن العرض لأسباب كثيرة مثل التطور التقني. [10]
- البطالة الدورية: وتسمى أيضًا بطالة تدني الطلب الكلي لأنها تنشأ في حالات الركود الاقتصادي بسبب انخفاض قدرة أصحاب الأعمال على التوظيف الناتج عن تدني مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات. أي أنها بطالة تحصل في ظروف طبيعية في حالات الركود الاقتصادي نظرًا لانخفاض الاستهلاك الكلي بسبب النظرة التشاؤمية للمستهلكين وبالتالي انخفاض الطلب على العمل. [10]
- البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تنشأ في المجالات الاقتصادية ذات الطبيعة الموسمية لأن حاجة أصحاب الأعمال للموظفين ترتبط بالنشاط التجاري الموسمي مثل بعض مجالات السياحة والزراعة. [10]
- البطالة المقنعة: وتسمى مقنعة لأنها بطالة غير ظاهرة وهي التي تحدث عند اشتراك عدد كبير من العمال للقيام بأعمال تتطلب عدد أقل منهم أي أنهم لا يضيفون شيئًا للإنتاج مثل بعض الوظائف الحكومية حيث توظف الحكومة أعداد كبيرة خوفًا من البطالة. [14]

2-3-3 النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

تختلف المدارس الاقتصادية في تفسير ظاهرة البطالة وأسبابها ومن هنا ظهرت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، ومن تلك النظريات ما يلي:

النظرية الكلاسيكية [10]

يركز التحليل الكلاسيكي على فرضية التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج ومبدأ سوق المنافسة الكاملة ومرونة الأجور والأسعار وحيادية الدولة وعدم تدخلها لتصحيح الوضع الاقتصادي. بالتالي، وبسبب تلك الركائز التي يؤمن بها الكلاسيكيون، لا يوجد بطالة في ظل التوظف الكامل وإن وجدت فهي إما بطالة هيكلية (مؤقتة بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى) أو اختيارية (أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون به عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني). تفترض النظرية الكلاسيكية، في ظل التوظيف الكامل ومرونة الأسعار والأجور، قدرة سوق العمل على التصحيح التلقائي والعودة إلى وضع التوازن بين قوى الطلب والعرض على العمل. فعند حدوث خلل في توازن

[13] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية

[14] دحماني السعدية (2017م)، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015)

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

سوق العمل وحدوث فائض في العرض أو الطلب، تتجه الأجور (بسبب افتراض مرونتها التامة) إلى الانخفاض أو الزيادة للعودة لنقطة التوازن. ولكن تفشل هذه النظرية عند تطبيقها في الواقع حيث تتسم الأجور النقدية بالجمود واللزوجة خاصة إذا كانت مرتفعة بسبب وجود نقابات عمالية تعمل على مقاومة انخفاضها، وانخفاض درجة المنافسة في الأسواق، وميل بعض الدول إلى وضع سياسات حد أدني للأجور.

النظرية الكينزية [15]

صححت النظرية الكينزية بعض الافتراضات التي جاء بها الكلاسيكيون لتصبح أكثر توافقًا مع الواقع.. تتفق النظرية الكينزية مع الكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي إلا أنها تختلف في نقطتين رئيستين:

- يتحدد عرض العمل بالأجر النقدي، وليس الحقيقي، فأصحاب الأجور خاضعون للخداع النقدي لأن تقديراتهم خاطئة لتحركات الأسعار حيث يهتمون بكمية النقود التي يحصلون عليها كأجر نقدي، وليس بقدرتها الشرائية (الأجر الحقيقي) أي أنهم يفضلون أجورًا نقدية مرتفعة أكثر من قدرة شرائية أقوى. لذلك يتمسك العمال بمستوى أجورهم النقدية ولا يقبلون بانخفاضها بالتالي لا يحصل التكيف بين عرض العمل والطلب عليه عند انخفاض الأجور النقدية.
- الأجور النقدية غير مرنة نحو الانخفاض، أي أن هناك حد أدنى للأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، بسبب وجود نقابات عمالية وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق واقعيًا.

وهذه الاختلافات أدت إلى وجود نوع من البطالة لم يعرفه الكلاسيكيون من قبل، ألا وهو البطالة الإجبارية والتي تتسبب في حدوث الاستخدام غير الكامل للعمال. وتوصل النظرية الكينزية إلى أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد معرض للكساد ووجود بطالة وعجز الأسواق إلى التصحيح التلقائي والعود إلى التوازن، بالتالي تقترح أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على تصحيح الأوضاع وتنشيط مستوى الطلب الكلي من خلال السياسات المالية (خفض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي) والنقدية (زيادة المعروض من النقود وخفض أسعار الفائدة) وتحفيز الاستثمار.

بعض النظريات الحديثة

نظرية تجزئة سوق العمل [16]

تفترض هذه النظرية بأن سبب اختلاف تجانس وحدات عنصر العمل وعدم تجانس معدلات البطالة بين مختلف القطاعات يعود إلى تطور النظام الرأسمالي والتغيرات التقنية والتي أدت إلى تجزئة سوق العمل إلى نوعين، سوق رئيسي وسوق ثانوي كما تفترض عدم قدرة الانتقال بين السوقين لاختلاف خصائص عنصر العمل والوظائف بكل منهما. تتصف السوق الرئيسية بوجود منشآت كبيرة الحجم والتي تستخدم فنونًا إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة ذات درجة عالية من المهارة كما تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقرار في الطلب على منتجاتها. بالتالي، ينعكس هذا الاستقرار على العمالة في هذا السوق والتي تعمل منشآته على الحفاظ على عمالها لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملها، أي أن هذا السوق يتميز بفرص عمل أفضل وأجور أعلى. وفي المقابل، تتصف السوق الثانوية بأنها تضم منشآت صغيرة الحجم

[15] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية
[16] أ.د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر (2018م)، الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة)

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة وكثيفة عنصر العمل. كما تتميز بأنها أكثر عرضة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وينعكس ذلك سلبًا على العمالة في هذا السوق من خلال انخفاض الأجور وظروف غير مواتية للعمل، أي أنه وفي ظل قلة التشريعات التي تنضم هذا السوق، فهو أكثر عرضة لارتفاع معدلات البطالة فيه.

نظرية كفاءة الأجر [17]

تقوم هذه النظرية على فكرة أن أصحاب الأعمال يعتقدون أنه من المفيد أن يدفعوا أجور للعمال أعلى من الأجر التوازني في السوق لعدة أسباب منها، تشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، الرغبة في جذب العمالة ذات المهارات والكفاءات العالية، وتحفيز العمال على التمسك بوظائفهم الحالية. ومن هذا الاعتقاد وبجانب رغبة العمال في الحصول على أعلى أجر ممكن، تظهر البطالة حيث يحدث فائض في المعروض من العمل وخصوصًا بين العمالة ذات المهارات الأقل كفاءةً لأن الوظائف المتاحة ذات الأجر العالي تتطلب عمالة ذات كفاءة عالية.

نظرية البحث عن عمل [18]

نشأت هذه النظرية نتيجة إسقاط أحد الفروض الأساسية التي يرتكز عليها النموذج التقليدي وهي فرضية المعرفة التامة بسوق العمل لجميع أطرافه. فتؤكد هذه النظرية صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل مما يزيد من درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرار مما يدفع الأفراد إلى التأني قبل القبول بأي وظيفة كما يدفع أصحاب الأعمال أيضًا إلى التأكد قبل شغل الوظائف. تتسم عملية البحث عن معلومات بصفتين أساسيتين وهما:

- التكلفة المادية العالية حيث أنها تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال بين المدن من قبل العاملين، ونفقات إجراءات الاختبارات والإعلانات من قبل أصحاب الأعمال.
- الوقت الطويل والتفرغ الكامل من قبل الأفراد للبحث عن المعلومات اللازمة.

وبالنظر إلى هذه الصفات، فإن النظرية تفسر وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل مع وجود فرص عمل شاغرة. وأيضًا تفسر النظرية وجود التباين في الأجور لنفس الفئات من المهارات. وتفترض هذه النظرية أن البطالة الاحتكاكية هي بطالة اختيارية بسبب رغبة الأفراد لترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات اللازمة لفرص العمل الملائمة لقدراتهم والأجور المرتبطة بها. أما فيما يخص أصحاب الأعمال، فتفترض النظرية رغبتهم في الاحتفاظ بالوظائف المتاحة وعدم شغلها بأول المتقدمين للتأكد من العثور على أفضل العناصر الموجودة في السوق. واجهت هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها عدم قدرتها على تفسير وجود البطالة على المدى الطويل والذي لا يمكن تفسيره برغبة الأفراد بالحصول على معلومات أي ان البطالة الاحتكاكية ليست اختيارية كما تفترضه النظرية.

[17] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية

[18] دحماني السعدية (2017م)، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980-2015)

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

2-3 مفهوم توطين الوظائف

تتعدد الصياغات والتعاريف التي تحاول إيجاد مفهوم محدد لفكرة توطين الوظائف، فمنها من يقول أن المقصود بتوطين الوظائف هو "شغل أبناء الدولة للوظائف في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية والخاصة وذلك عوضًا عن العمالة الوافدة على أن لا يتيح ذلك تفريط في معدلات الأداء ومستوى الجودة المحدد للأعمال التي يتولون مسؤولية أدائها" [19]. ومنهم من يعرفها بأنها "تأهيل الفرد المواطن للقيام بمهام وظيفية معينة مسندة أعمالها إلى كفاءات غير وطنية شرط أن تكتمل جميع العناصر المطلوبة لأداء العمل في الفرد الوطني" [20]. وبالنظر إلى تعدد واختلاف التعاريف المفسرة لعملية توطين الوظائف، يمكن القول أنها ليست عملية الهدف منها إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية فحسب، إنما هي نظام شامل ومتكامل لإدارة الموارد البشرية المتاحة داخل الاقتصاد والاستفادة منها كعنصر رئيسي في عملية استدامة ونمو الاقتصاد. ومن هذا المنطلق، فإن أي برنامج توطين وظائف متميز يجب أن يهتم بالتالي:[15]

- خطط استراتيجية ذات مرتكزات قومية واجتماعية وثقافية الهدف منها إحداث نقلة نوعية في كيفية إدارة الموارد البشرية الوطنية والأجنبية.
- أن يكون عملية تدريجية قادرة على تقييم الوضع الحالي بشكل مستمر ودراسة المشاكل والمعوقات والاستفادة منها في المستقبل.
- إيجاد ممارسات وسياسيات تخدم بالمقام الأول تطوير العمالة الوطنية من خلال التكامل والانسجام بين الأجهزة الحكومية التي تعنى بهذا الأمر مثل، وزارة العمل، والتخطيط، والتعليم ومنشآت القاطع الخاص.
- إيجاد بيئة محفزة في القطاعين الحكومي والخاص تشجع العمالة الوطنية على الوصول إلى أقصى طاقاتها.
- وضع خطط قصيرة الأجل ومستقبلية تهدف إلى تمكين المواطنين وتطويرهم تعليمًا ومهنيًا.
- وأخيرًا، يجب أن يكون الهدف الرئيسي من برنامج توطين الوظائف هو معدلات بطالة منخفضة وعمالة أجنبية بعدد متوازن وموزعة على جميع المجالات وعمالة وطنية ذات كفاءة عالية واثقة قادرة أن تحمل اقتصاد بلدها على عاتقها.

2-4-1 أهمية توطين الوظائف [21]

تأتي أهمية توطين الوظائف من الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على:

- البطالة ومن آثارها:
  - انخفاض الناتج المحلي الاجمالي من خلال انخفاض الاستهلاك الكلي وانخفاض الادخار وبالتالي الاستثمار.
  - زيادة الأعباء المالية على الحكومات بسبب زيادة المعونات والضمانات الاجتماعية.
  - انخفاض مستوى المعيشة وجودة الحياة للفرد بسبب انخفاض الدخل وصعوبة الحصول على نظام صحي.
  - زيادة معدلات الجريمة والمشاكل الأمنية.
  - على المدى الطويل، تفاقم الفجوة بين المستوى التقني للوظائف المتاحة في سوق العمل وقدرات الأفراد المتعطلين عن العمل والراغبين به بسبب عدم حصولهم على تطوير مهني كتوافق مع التطور التقني.

[19] رانية خليل زيادة (2003م)، العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية: (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية)
[20] د. سعد العتيبي (1427هـ)، تحديات إدارة توطين الوظائف في الألفية الثالثة
[21] رانية خليل زيادة (2003م)، العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية: (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية)

- الأعداد الكبيرة للعمالة الأجنبية والتي تم التطرق إلى أثارها السلبية.

2-4 مفهوم النمو الاقتصادي

يحظى النمو الاقتصادي بالاهتمام الكبير لدى الخبراء الاقتصاديين وصانعي القرار لكونه مؤشر رئيسي يدل على فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة والتهي تهدف إلى أن الاقتصاد يسير باتجاه مستويات معيشية أفضل. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادات المستمرة في الدخل الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل" [22] وأيضًا يعرف بأنه الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان. وتكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية عندما يكون معدل الزيادة أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)، أي أن:

"معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار"[22]

تعبر الزيادة المستمرة في الدخل القومي لفترات طويلة في اقتصاد ما على أن هذا الاقتصاد ينجح في تحقيق النمو في الاستثمارات والتقدم التقني وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج (رأس المال والأيدي العالمة) مما يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ككل وبالتالي تعزيز التنمية البشرية والتخفيف من حدة الفقر. وعند الحديث عن النمو الاقتصادي، لابد من ذكر مفهوم التنمية الاقتصادية والتي تعرف بأنها عملية شاملة مستمرة تعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من خلال إحداث تغيير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني عن طريق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد والإمكانيات المتاحة. ومن تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي، من الممكن حصر الفرق بينهما في أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي تأتي من تغيرات في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال). أما التنمية الاقتصادية فهي الزيادات النوعية في مستويات الدخل والتي تأتي عن طريق تدخل إداري من مؤسسات حكومية وتكون مصحوبةً بتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالنظر إلى تعريف هذه المفاهيم، نستطيع القول أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هي أن النمو يعد أحد المؤشرات الرئيسية لقياس التنمية الاقتصادية.

2-5-1 العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي [23]

من أجل الحفاظ على نمو اقتصادي حقيق ومستدام ويحقق الأهداف المرجوة، يجب أن تتوافر بعض العوامل التب تلعب دور كبير في ذلك ومنها:

- رأس المال المادي والبشري: تراكم رأس المال ووجود عمالة ذات كفاءة عالية هما أساس عملية الإنتاج ولا تتم زيادة الإنتاج إلا بهما.
- المستوى العرفي والتقني: تسهم الأساليب الفنية المتقدمة تقنيًا والتراكمي المعرفي في عملية النمو الاقتصادي من خلال تطوير أفضل الطرق للاستفادة من الموارد المتاحة.

[22] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية

[23] د. عبد الحليم شاهين (2021م)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي

- التعليم: مما لا شك فيه أن التعليم يلعب دورًا كبيرًا في رفع كفاءة عنصر العمل وبالتالي رفع جودة عمليات الإنتاج ولهذا نرى كثير من الدول تخصص نسبة كبيرة من الانفاق على التعليم.
- الموارد الطبيعية: وجود موارد طبيعية في ذات حجم كبير ونوعية ذات جودة عالية يساهم في تسهيل عملية النمو بشرط أن يتم استغلالها بأفضل طريقة تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

2-5-2 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تختلف المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه والمحافظة عليه مما ساهم في ظهور العديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، ومن تلك النظريات ما يلي:

النظرية الكلاسيكية [24]

تقوم النظرية الكلاسيكية في شرحهما لعملية النمو الاقتصادي على فرضيات عديدة ومنها:

- ضرورة وجود الحرية الفردية ووجود أسواق حرة تسودها المنافسة الكاملة، وحيادية الدولة وعدم تدخلها.
- ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات لتمويل الاستثمارات لحصول التكوين الرأسمالي.
- يمثل الربح الحافز الرئيسي المحرك لقرارات الاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع نظرًا لتزايد حدة المنافسة على التراكم الرأسمالي.
- حتمية الوصول لحالة السكون والاستقرار كنهاية لعملية التراكم الأسمالي.

يفترض الكلاسيكيون أن الربح المتحقق من الاستثمارات هو المحرك الرئيسي الذي يدفع الرأسماليون لزيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي زيادة معدلات النمو في الاقتصاد. إلا أن فكرة تراجع الأرباح بسبب حدة المنافسة وندرة الموارد الاقتصادية هي السبب في الوصول لحالة الاستقرار والسكون وتوقف التراكم الرأسمالي، وأقصى ما يمكن فعله هو اقتراح وسائل تؤخر الوصول لتلك الحالة.

النظرية الكينزية [25]

تقوم النظرية الكينزية على نقض فكرة تلقائية التوظف الكامل والمنافسة الكاملة في النظرية الكلاسيكية، وتفترض أهمية مستوى الطلب الكلي ووجود حالة من الجمود في حركة الأجور والاسعار. كما أن النظرية الكينزية ترى ضرورة تدخل الدولة بأدواتها وسياساتها المالية والنقدية للحفاظ على الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل. يرى كينز أن رجال الأعمال يستمرون في الاستثمار طالما أن معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل الفائدة، بالتالي يرى ضرورة تدخل الدولة من خلال السياسات النقدية للحث على الاستثمار. وبسبب محدودية تأثير سعر الفائدة في الاقتصاد بسبب فخ السيولة، يجب على الدولة أيضًا بالتدخل لزيادة الانفاق الحكومي العام وخفض الضرائب (السياسات المالية). أي أن العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي بحسب النظرية الكينزية يعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية. ولكن يعاب على التحليل الكينزي أنه أولى اهتمامًا لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصاد أكثر من اهتمامه

[24] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية
[25] د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية

بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ولم يهتم بكيفية تحقيق نمو مستدام.

نظرية هارود–دومار [26]

ترتبط النظرية بمقالين نشرهما الاقتصادي البريطاني روي هارود (1939م) والأمريكي إيفزي دومار (1947م)، وتوضح النظرية الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث إن الاستثمار يولد الدخل ويعزز الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة رأس المال، وبين أيضًا الدور المهم للادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو. يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرأس المال بإجمالي الناتج القومي. وتفترض النظرية أن أساس النمو هو رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار الذي يعتمد على مدخرات الافراد والشركات. لكن يعاب على هذه النظرية أنها أسست بناءً على عدة افتراضات لا تنطبق على جميع الاقتصادات خاصةً النامية منه، ومن تلك الافتراضات:

- التوظف الكامل.
- عدم إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل.
- عدم تغير الأسعار ومعدل الفائدة.
- اقتصاد مغلق (لا يوجد تعامل مع العالم الخارجي).
- عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.
- عدم وجود فارق زمني في التغيرات التي تحصل على العوامل الاقتصادية (الادخار، والاستثمار، والدخل، والاستهلاك، وغيرها) أي أنها تتغير في نفس الفترة الزمنية.

نظرية سولو [27]

تعد نظرية سولو (1956)، من أشهر النظريات التي تعنى بتحليل النمو الاقتصادي وهو بمثابة امتداد مباشر لنموذج هارود–دومار. على عكس نموذج هارود–دومار، تدخل يدخل نموذج سولو عنصر العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي ويفترض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال كما يأخذ بالاعتبار متغير مستقل في النموذج وهو المستوى التقني. ويأخذ نموذج سولو شكل دالة الإنتاج مضاف إليها العنصر المستقل وهو المستوى التقني، كما يلي:

$$Y = T * f(K, L)$$
$$\Delta Y = \Delta \{T * f(K, L)\}$$

فإذا كانت عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال إضافةً إلى التقنية ثابتة لا تتغير عن مستوياتها المعهودة، فإن الإنتاج سيظل كذلك ثابتًا ولن يتحقق النمو الاقتصادي. ولإحداث نمو اقتصادي لابد من إحداث تغير في كمية العناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية أو

[26] أ.د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر (2018م)، الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة)
[27] أ.د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر (2018م)، الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة)

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تحسين المستوى التقني وبالتالي رفع الإنتاجية. وعلى الرغم من نجاح النموذج في توضيح العديد من جوانب النمو الاقتصادي، إلا أنه عانى من قصور وانتقادات نتيجة اعتبار المستوى التقني متغير خارجي ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت.

الفصل الثالث (الإطار الوصفي التحليلي)

تطور سوق العمل والنمو الاقتصادي في السعودية

3-1 السكان وسوق العمل السعودي

3-2-1 التعداد السكاني

تعد بيانات التعداد السكاني والتركيبة السكانية، والتي عادةً تصدرها الهيئات العامة للإحصاء، من البيانات المهمة والضرورية حيث تساعد في اتخاذ القرارات وتعد مصدر مهم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. فبناءً عليها يتم اعتماد خطط التوزيع الأمثل للأموال الحكومية واعتماد الخطط التجارية للقطاع الخاص.

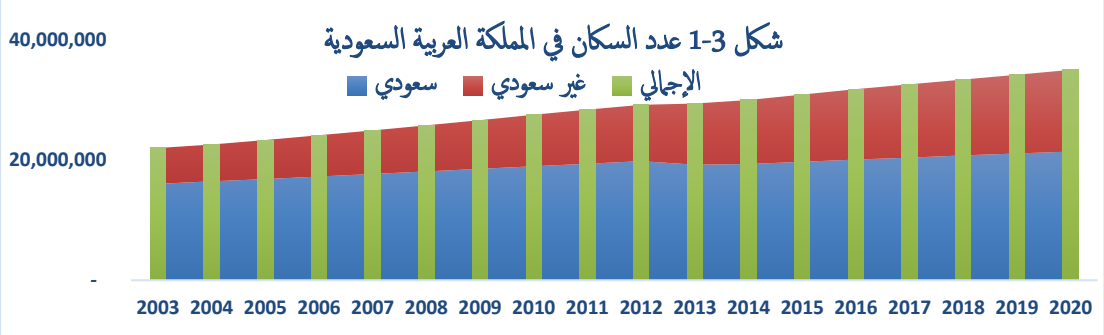

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

بلغ عدد السكان في المملكة العربية السعودية في سنة 2020 بناءً على تقديرات الهيئة العامة للإحصاء 35 مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية 3٪ عن سنة 2003. وبلغ عدد السكان السعوديين 21 مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية 2٪ أما غير السعوديين فبلغ عددهم 14 مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية 5٪. ومن الشكل (3-1) في الأعلى الذي يوضح تطور التعداد السكاني خلال الفترة الزمنية بين 2003-2020، نستطيع أن التغير الحاصل في التركيبة السكانية بين سعوديين وغير سعوديين. بلغت نسبة غير السعوديين إلى إجمالي السكان في بداية الفترة 27٪ واستمرت في الارتفاع حتى أصبحت النسبة نهاية الفترة (2020) 39٪. والجدول (3-1) في الأسفل يوضح معدلات الزيادة التي طرأت على عدد السكان خلال الفترة حيث لم تتجاوز الزيادة في عدد السكان السعوديين 3٪. وفي المقابل، معدلات الزيادة لعدد السكان غير السعوديين تتراوح بين 5٪ – 6٪ وتصل إلى 9٪ (2013). تعد معدلات الزيادة لعدد السكان السعوديين في النطاق الطبيعي والذي يعتمد على معدلات الولادة والوفاة. أما معدلات الزيادة العالية لعدد غير السعوديين فهي تعتمد بشكل كبير على سوق العمل وحركة العمالة الأجنبية فيه حيث أن زيادتهم في سوق العمل تؤدي إلى زيادة التعداد السكاني عن طريق وجود بعض

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

من أفراد عائلاتهم معهم أو عن طريق مساعدتهم بمزيد من أبناء جلدتهم في القدوم إلى السعودية. كما يؤثر أيضًا وبدرجة أقل وجود المهاجرين (خصوصًا في منطقة مكة المكرمة لأسباب دينية) على ارتفاع معدلات الزيادة للسكان غير السعوديين.

الجدول 3-1 معدلات زيادة السكان

السنة	سعودي	غير سعودي	الإجمالي
2003	2.5%	2.4%	2.5%
2004	2.5%	2.4%	2.5%
2005	2.5%	5.8%	3.4%
2006	2.5%	5.8%	3.4%
2007	2.4%	5.8%	3.4%
2008	2.4%	5.8%	3.4%
2009	2.4%	5.8%	3.4%
2010	2.3%	5.8%	3.4%
2011	2.3%	4.4%	2.9%
2012	2.2%	4.3%	2.9%
2013	-3.2%	8.7%	0.6%
2014	0.5%	5.1%	2.1%
2015	2.0%	4.8%	3.0%
2016	2.0%	4.5%	2.9%
2017	1.7%	4.1%	2.6%
2018	1.7%	3.8%	2.5%
2019	1.6%	3.7%	2.4%
2020	1.5%	3.6%	2.3%

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

تهدف الحكومة بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص إلى زيادة عدد الوظائف الحالية والمستقبلية في سوق العمل ليس فقط لتلبية احتياجات المتعطلين عن العمل وحسب، بل لتمكن السوق من استيعاب أعداد المتخرجين المتزايدة من التعليم العالي (شهادة بكالوريوس وأعلى) ومن التعليم التقني والتدريب المهني. فكما هو موضح في الشكل (3-4)، ارتفع عدد المتخرجين بين 2003-2020 في السعودية بمعدل زيادة سنوية 6٪ حيث بلغ بداية الفترة 101 ألف خريج تقريبًا وبنهاية الفترة بلغ العدد أكثر من 260 ألف.

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

3-2-2 سوق العمل السعودي

شهد سوق العمل السعودي في السنوات الأخيرة تطور ملحوظ في التركيبة الديموغرافية من خلال تبني الحكومة سياسات توطين الوظائف بالتعاون مع القطاع الخاص. وفي هذا الجزء من البحث سنلقي الضوء على أهم الإحصائيات المتعلقة بسوق العمل السعودي خلال آخر 18 سنة.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

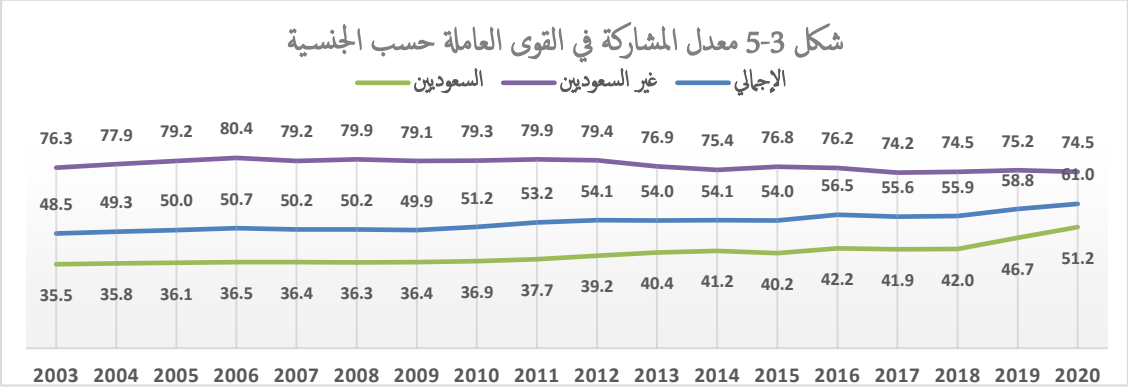

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

ارتفع إجمالي معدل المشاركة في القوى العاملة كما يشير شكل (3–5) في الأعلى من 48.5 في 2003 ليصل إلى 61.0 بمعدل زيادة سنوية 1٪. وتعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع الملحوظ في معدل المشاركة في القوى العاملة للمواطنين والتي وصلت إلى أعلى نقطة لها 51.2 بمعدل زيادة سنوية 2٪ عن 2003. في المقابل، واجه معدل المشاركة في القوى العاملة لغير السعوديين تقلبات خلال الفترة حيث وصل لأعلى مستوى 80.4 في 2006 وبقي قريب من هذا المستوى حتى 2017 إذ شهد أقل معدل مشاركة 74.2. شهدت الفترة كاملة انخفاض بمعدل سنوي بلغ 0.1٪ لمشاركة غير السعوديين في القوى العاملة. يتضح من الشكل أن إجمالي معدل المشاركة في القوى العاملة استمر في الانخفاض لمدة 3 سنوات بعد 2006 والتي شهدت أزمة سوق الأسهم السعودي أي أنه من الممكن أن الأزمة المالية أثرت ولو بشكل بسيط على سوق العمل السعودي.

وإذا ما أخذنا معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين بشكل مستقل، سنرى أنه ارتفع بالنسبة للإناث بشكل كبير وبدرجة مستقرة، كما هو موضح في الشكل (3–6) في الأسفل، من 10.7 ليصل إلى 33.2 بمعدل زيادة سنوية أعلى من 6٪. وتعزى هذه الزيادة لمجهودات الحكومة في تبني سياسات تمكين المرأة ودمجها في سوق العمل من خلال عملية متدرجة ومنظمة شملت رفع كفاءة وقدرات المرأة وتهيئة المنشآت الخاصة والحكومية لاستيعابهم. أما بالنسبة لمعدل المشاركة في القوى العاملة للذكور السعوديين، فقد واجه في النصف الأول من الفترة تذبذبات أبقته قريب من مستوى 60، ومن ثم عاود الارتفاع في النصف الثاني من الفترة ليصل إلى أعلى نقطة 68.5 في 2020 حيث بلغ معدل الزيادة السنوية خلال كامل الفترة 1٪.

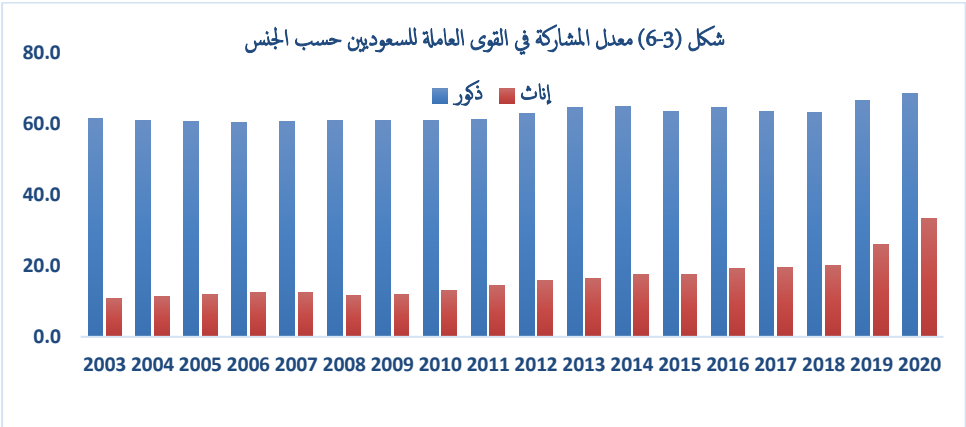

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

يوضح الشكل (7-3) في الأسفل معدل البطالة في المملكة خلال الفترة ما بين 2003-2020، حيث نلاحظ أن معدل البطالة الإجمالي وصل لأدنى مستوياته 5.2 في سنة 2008 ومن ثم بدأ بالارتفاع بدرجة قليلة حتى وصل 5.8 في 2011. ويتضح من هذه البيانات أن أثر الأزمة المالية العالمية التي حصلت في 2008 والتي لم يسلم منها سوق العمل السعودي، استمر 4 سنوات حتى بدأ السوق بالتعافي من خلال هبوط معدل البطالة. وشهد معدل البطالة الإجمالي أعلى مستوى له خلال الفترة كاملة في 2020 حيث وصل إلى 7.4 بسبب جائحة كورونا والتي امتد أثرها لكل الدول وليس المملكة فقط. أما معدل بطالة غير السعوديين، كما يشير الشكل، لم يرتفع أعلى من 1 طوال الفترة حتى سجل أعلى معدل له 2.6 في 2020. في المقابل، نلاحظ أن معدل البطالة للسعوديين سجل أدنى نقطة له 10.0 في 2008 ومن ثم بدأ بالارتفاع حتى وصل 12.4 في 2011. بعد ذلك، استمر بالنزول حتى 2016 حيث أن المملكة استطاعت خلال هذه الفترة من زيادة مشاركة السعوديين في سوق العمل. وسجلت معدل البطالة لسعوديين أعلى نقطة له 12.8 في 2017 بسبب الانكماش الاقتصادي الذي حصل في السعودية نتيجة انخفاض أسعار البترول عالميًا كما سيتم توضيحه لاحقًا.

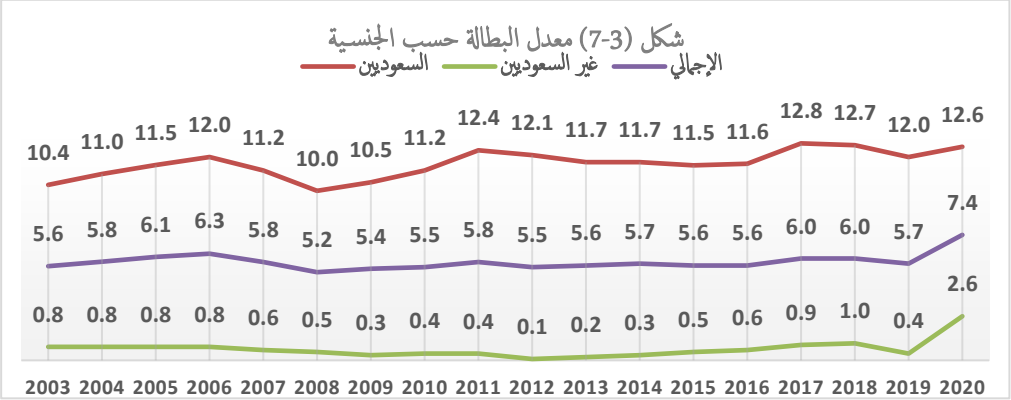

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

يوضح الشكل (3-8) معدل البطالة لسعوديين حسب الجنس. ونلاحظ ارتفاع معدل البطالة للإناث بشكل عام مقارنةٍ بالذكور حيث يعزى ذلك لعدة أسباب تنظيمية واجتماعية حدت من مشاركة المرأة في سوق العمل. وصل معدل البطالة للإناث لأعلى نقطة له 35.7 في 2012 ومن ثم بقي عند مستوى قريب من 33 حتى وصل في سنة 2020 إلى 24.4 وهو معدل قريب من أدنى نقطة وصل لها في 2003 أي أنه لم يتأثر بجائحة كورونا مثل معدلات البطالة الإجمالية. أما معدل البطالة للذكور، بعد أن سجل أعلى نقطة له 9.1 في 2006، بقي تحت مستوى 8 إلى أن وصل لأدنى نقطة له 4.9 في 2019. إلا أن جائحة كورونا في 2020 تسببت في ارتفاعه مجددًا.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

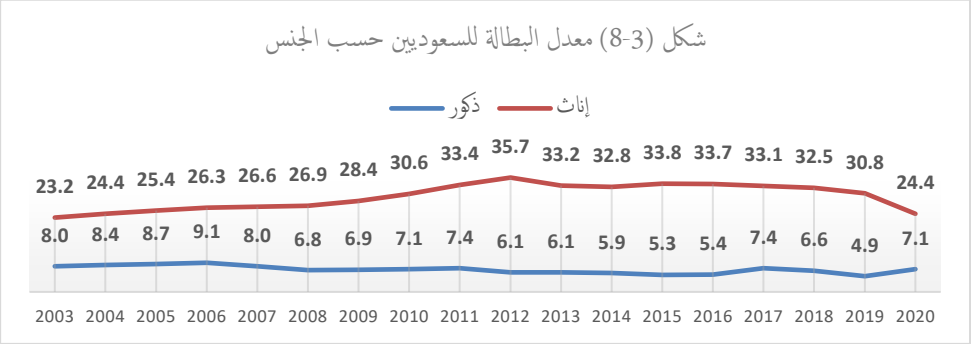

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

3-2 السعودة

منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي الفترة التي تلت النمو الكبير في عدد العمالة الأجنبية في السوق السعودي والتي زامنت تسارع النمو الاقتصادي، بدأت المملكة، ومن خلال خطط التنمية الاقتصادية، في إنشاء عدة مبادرات تعنى بتوطين الوظائف أو ما يسمى بالسعودة لتقليل اعتمادها على العمالة الأجنبية. جاءت هذه المبادرات كعملية تصحيحية لهيكل سوق العمل بعد التطور الملحوظ في القدرات البشرية الوطنية وزيادة كفاءتها من الناحية العلمية والمهنية. وفي هذا الجزء من البحث، سنعرض أهم مبادرات التوطين التي أطلقت في السنوات الأخير وتأثيرها في تغيير شكل السوق السعودي من خلال تسليط الضوء على أهم الإحصائيات في هذا الصدد.

3-3-1 صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) [28]

أنشئ صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) في سنة 1421هـ بهدف دعم جهود تأهيل القوى العاملة الوطنية وتوظيفها في القطاع الخاص والقطاع غير الربحي. كما يرتبط الصندوق تنظيميًا بصندوق التنمية الوطني الذي أنشئ في سنة 1439هـ بهدف رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية المرتبطة به لتكون محققة للغايات المنشودة من إنشائها. أطلق صندوق هدف استراتيجيته التي تحمل الرسالة، "تنمية وتطوير الموارد البشرية الوطنية من خلال مبادرات فعالة عالية التأثير تقدم بالشراكة مع الأطراف المعنية الرئيسية بمنظومة سوق العمل".

3-3-2 استراتيجية التوظيف السعودية [29]

أطلقت وزارة العمل سابقًا (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الان) استراتيجية التوظيف السعودية في سنة 1430هـ بهدف توفير فرص العمل المنتج للمواطنين وفق منظور استراتيجي متكامل تتضافر من خلاله كافة الجهود لتطوير سوق العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. تحمل الاستراتيجية الرؤية التالية، "توفير فرص عمل كافية من حيث العدد، وملائمة من حيث الأجر، تؤدي إلى توظيف كامل للموارد البشرية السعودية، وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني،"

[28] صندوق التنمية البشرية (هدف)
[29] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

3-3-3 برنامج نطاقات المطور [30]

يأتي برنامج نطاقات كمعيار لتحفيز المنشآت على توطين الوظائف مواكبًا لرؤية المملكة 2030، حيث أنه يمثل أحد أهم دعائم برامج ومبادرات التحول الاستراتيجي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل، وتوفير فرص عمل لائقة وبيئة عمل آمنة وجاذبة لأبناء وبنات الوطن، والحد من التوظيف غير المنتج، والتوجه بفاعلية نحو التوظيف الكامل للقوى العاملة الوطنية. إذ تعتمد فكرته على تصنيف الكيانات التي يعمل بها ستة عمال أو أكثر إلى ست نطاقات (أحمر/ أصفر/ أخضر منخفض، وأخضر متوسط، وأخضر مرتفع/ بلاتيني) بناءً على نسبة توطينها للوظائف. تم تصميم لبرنامج بطريقة عادلة حيث يتم تقييم المنشآت المتشابهة في الحجم والنشاط بحيث تتكون الخمسة بالمئة الأعلى توطينًا من المنشآت المتشابهة في النشاط والحجم في النطاق البلاتيني وتكون الخمسة بالمئة الأقل بالنطاق الأحمر فيما تتوزع بقية المنشآت بحسب نسب توطينها في النطاقات الخضراء والنطاق الأصفر. بالتالي، ستقوم تسهيلات وخدمات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمساعدة كيانات النطاقين الأخضر بألوانه والبلاتيني على النمو والتوسع ومن ثم توظيف عدد أكبر من السعوديين، وفي المقابل لن تستفيد الكيانات الواقعة في النطاقين الأحمر والأصفر غير المتعاونة في التوطين وغير الملتزمة بأحكام نظام العمل ولائحته التنفيذية من هذه التسهيلات، مما قد يضعف قدرتها على الحفاظ على عمالتها الحالية.

3-3-4 برنامج تنمية القدرات البشرية [31]

يعد هذا برنامج تنمية القدرات البشرية أحد أحدث برامج تحقيق رؤية 2030 حيث تم الإعلان عنه في سنة 2021. ويسعى البرنامج إلى أن يمتلك المواطن قدرات تمكنه من المنافسة عالميًا، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف. يركز البرنامج على تطوير أساس تعليمي متين للجميع يسهم في غرس القيم منذ سن مبكرة، وتحضير الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم، وتنمية مهارات المواطنين عبر توفير فرص التعلم مدى الحياة، ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مرتكزًا على تطوير وتفعيل السياسات والممكنات لتعزيز ريادة المملكة. يسعى البرنامج لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تعزيز قيم الوسطية، والتسامح، والإتقان، والانضباط.
- تعزيز قيم العزيمة والمثابرة.
- غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني.
- العناية باللغة العربية.
- تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير لمستقبل أبنائهم.
- تعزيز قيم الإيجابية والمرونة وثقافة العمل الجاد بين أطفالنا.
- بناء رحلة تعليمية متكاملة.
- تحسيت تكافؤ فرص الحصول على التعليم.

[30] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
[31] موقع رؤية 2030

- تحسين مخرجات التعليم الأساسية.
- تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية.
- توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية.
- ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل.
- تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل.
- تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

3-3-5 الإحصائيات المتعلقة بالسعودة

بعد أن ألقينا نظرة مختصرة على أهم المبادرات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة من أجل تصحيح هيكل سوق العمل من خلال تنمية القدرات البشرية الوطنية، سنستعرض أهم البيانات المتعلقة بالسعودة في القطاعين العام والخاص.

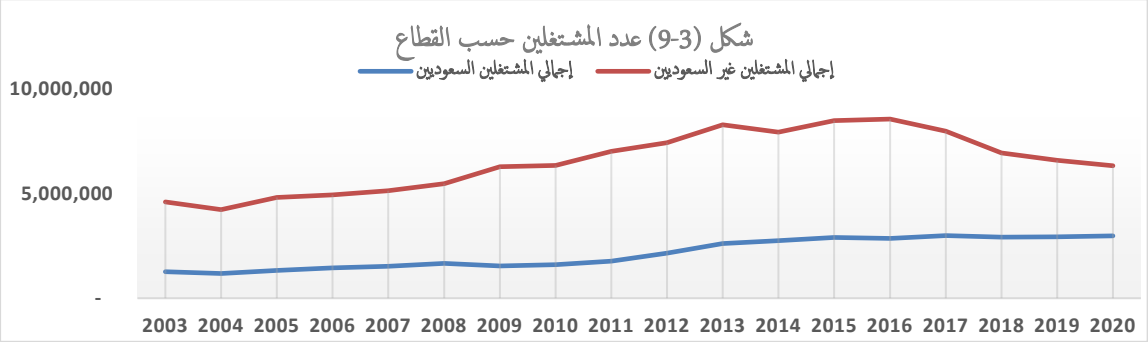

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

نلاحظ من الشكل (3-9) في الأعلى إجمالي عدد المشتغلين بالنسبة للسعوديين وغير السعوديين، ويتضح من الشكل أن إجمالي المشتغلين غير السعوديين أكبر بكثير من إجمالي المشتغلين السعوديين حيث قد تصل الفجوة بينهما إلى أكثر من 3 أضعاف كما هو الحال في سنة 2009. إلا أنه وبشكل عام، فقد ارتفع إجمالي عدد المشتغلين السعوديين بمعدل سنوي (5.1٪) أكبر من معدل الزيادة السنوية لعدد المشتغلين غير السعوديين (1.9٪). وصل عدد المشتغلين غير السعوديين إلى أعلى قيمة له 8.6 مليون في سنة 2016 ثم بدأ بالانخفاض بشكل سريع وبمعدل سنوي بلغ 6٪. في المقابل، فإن أعلى قيمة وصل لها عدد المشتغلين السعوديين

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

كانت في 2017 حيث بلغت 3 مليون لكنه لم ينخفض بشكل كبير في السنوات التالية.

شكل (3-10) عدد المشتغلين السعوديين حسب القطاع

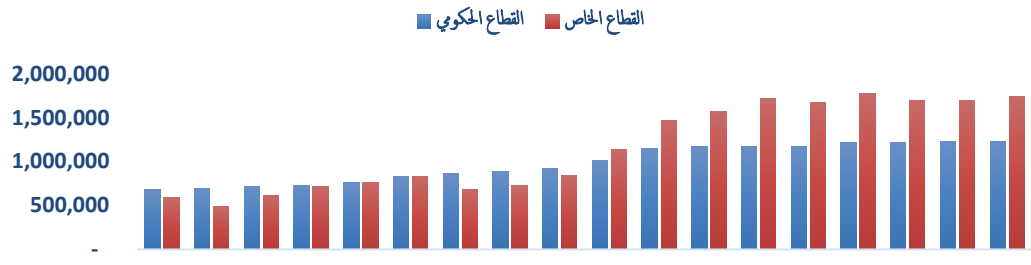

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

وإذا ما نظرنا لإجمالي عدد المشتغلين السعوديين بشكل مستقل في القاطعين الحكومي والخاص، نلاحظ، كما في الشكل (3–10) أعلاه، أن عدد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص ارتفع بمعدل أسرع منه في القطاع الحكومي حيث ارتفع بمعدل زيادة سنوية 6.6٪ مقابل 3.6٪ في القطاع الحكومي. والسبب في ذلك اكتفاء القطاع الحكومي من الموظفين ومجهودات الحكومة في زيادة مشاركة القطاع الخاص في توظيف السعوديين. نلاحظ من الشكل، أن عدد المشتغلين السعوديين في القطاع الحكومي أكبر من القطاع الخاص في الفترة ما بين 2003–2011 وذلك لأنه في تلك الفترة، السعوديين كانوا يفضلون القطاع الحكومي على الخاص لما يتمتع به من أمان وظيفي ورواتب مجزية مقارنه بالقطاع الخاص. بدأ عدد السعوديين في القطاع الخاص يزيد عن الحكومي في 2012 واستمر في الزيادة حتى سنة 2020 حيث وصل الفرق بينهما أكثر من 40٪.

شكل (3-11) معدل السعودة في سوق العمل

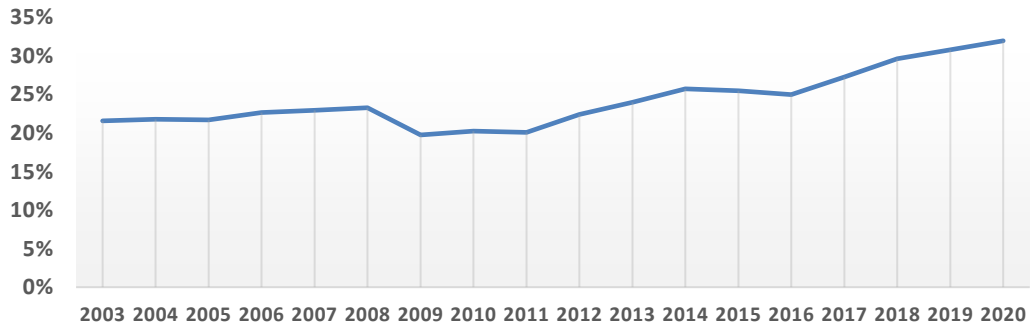

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

نلاحظ من الشكل (3–11) في الأعلى، أن معدل السعودة في سوق العمل يتزايد بشكل مستقر ومعدل زيادة سنوية بلغت 2.3٪ حيث يعد مؤشر إيجابي يدل على فعالية برامج السعودة التي تبنتها الحكومة. بدأ المعدل مستقرًا في أول 6 سنوات بين 22٪ و23٪ ثم انخفض لمدة 3 سنوات ومن ثم عاود الارتفاع بوتيرة سريعة حتى وصل لأعلى قيمة له 32٪ في سنة 2020. سبب هذه الزيادة هو الارتفاع الملحوظ في معدل السعودة في القطاع الخاص كما هو موضح في الشكل (3–11) في الأسفل، حيث ارتفع من 12٪ في 2003 حتى

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وصل إلى 22٪ في 2020 بمعدل زيادة سنوية بلغت 3.8٪. أما في القطاع الحكومي، فارتفع معدل السعودة بشكل تدريجي مستقر بمعدل زيادة سنوية بلغت 0.3٪ حيث أنه يعد من الأساس مرتفع فوق مستوى 90٪. والسبب في ذلك كما ذكرنا سابقًا أن القطاع الحكومي هو الوجهة الأولى للسعوديين والمواطنين هم الخيار الأول للقطاع الحكومي.

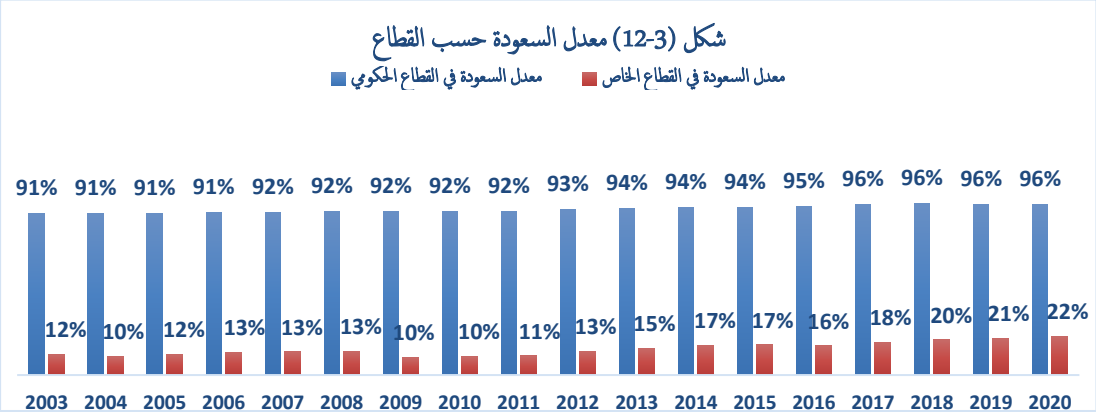

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

3-3 النمو الاقتصادي في السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر عشرين دولة من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ في سنة 2020 أكثر من 2.5 تريليون ريال أو ما يعادل أكثر من 670 مليار دولار أمريكي. يعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة بدأت المملكة بزيادة مجهوداتها نحو تنويع الاقتصاد وجعله أكثر استدامة وفك الارتباط بالنفط. في هذا الجزء من البحث سنلقي الضوء على تطور الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بشقيه النفطي وغير النفطي خلال الفترة ما بين 2003–2020.

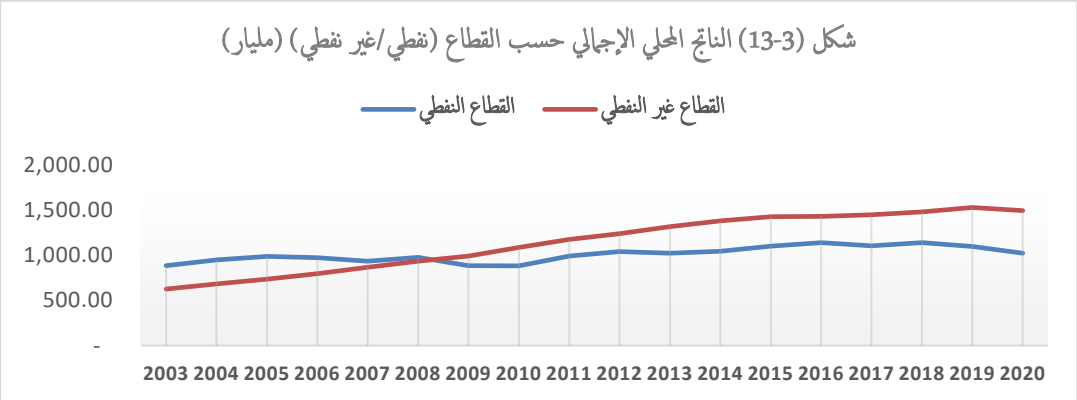

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

نلاحظ من الشكل (3–13) في الأعلى، تطور النتاج المحلي الإجمالي غير النفطي بوتيرة سريعة وبشكل تدريجي بمعدل زيادة سنوية 5.2٪. في المقابل الناتج المحلي الإجمالي النفطي لم يحظ بنفس معدل الزيادة السنوية حيث بلغت 1٪ فقط. أيضًا نلاحظ تأثر الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008 والانكماش الاقتصادي الذي حدث في 2016 نتيجة انخفاض

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أسعار البترول عالميًا من مستويات فوق المئة دولار للبرميل منتصف 2014 إلى مستويات دون الخمسين دولار للبرميل منتصف 2016. وبحكم أن اقتصاد المملكة يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن أي انخفاض في أسعار البترول يؤثر سلبًا على اقتصاد المملكة. انخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي في 2009 بنسبة 9.5٪ واستمر عن نفس المستوى حتى تعافى الاقتصاد في 2011. أما في 2017 السنة التي تلت أزمة أسعار البترول، فقد انخفض القطاع النفطي في السعودية بنسبة 3.1٪ ولكن سرعان ما تعافى السنة التي تليها. استطاع القطاع غير النفطي أن يتجاوز القطاع النفطي في 2009 حيث انخفض القطاع النفطي بسبب الأزمة المالية واستمر القطاع غير النفطي في النمو. أما في أزمة جائحة كورونا في سنة 2020، لم تسلم جميع القطاعات الاقتصادية حيث انخفض القطاع النفطي بنسبة 6.7٪ والقطاع غير النفطي بنسبة 2.3٪.

شكل (3-14) نسبة الناتج المحلي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي

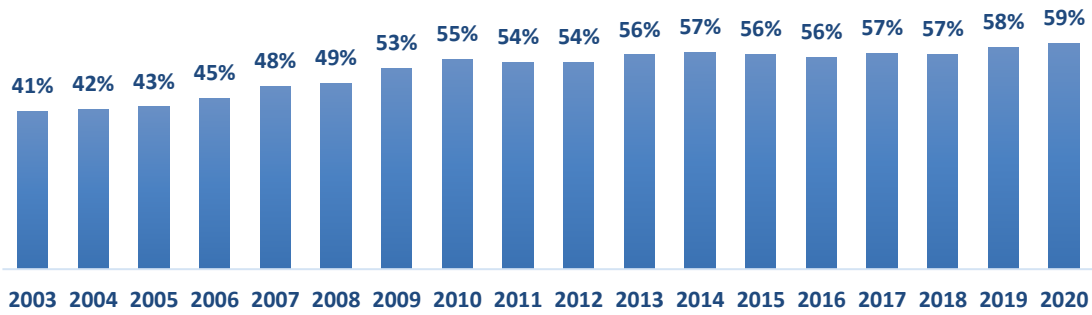

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

نستطيع أن نستنتج من إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي كيف أن اقتصاد المملكة يعتمد بشكل كبير على أسعار النفط عالميًا، ومن هذا المنطلق، ركزت المملكة على زيادة القطاع غير النفطي من خلال الاستفادة من القطاع الخاص والاستفادة من الطاقات الإنتاجية المحلية غير المستغلة. ويوضح الشكل (3–14) زيادة نسبة الناتج المحلي غير النفطي إلى النتاج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 2.1٪ حيث ارتفع من 41٪ في 2003 حتى وصل إلى أعلى قيمة له 59٪ في 2020.

شكل (3-15) إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار)

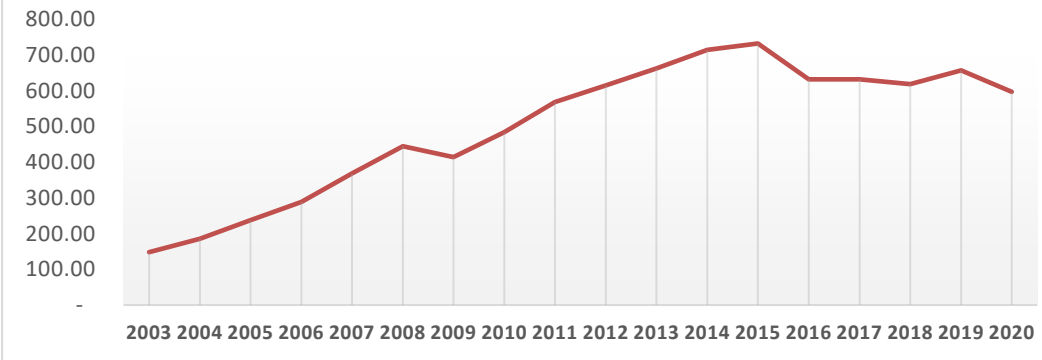

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وأخيرًا، يوضح الشكل (3-15) في الأعلى، بمعدل سنوي 8.5٪ حيث ارتفع من 148 مليار ريال في سنة 2003 حتى وصل إلى 597 مليار في 2020 وبالتالي يعد مؤشر إيجابي يدل على كفاءة الاستثمار في المملكة وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي. ولإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت يعتمد على الاستثمارات الحكومية والخاصة والتي تعتمد على القدرة الاستهلاكية، فإنه يتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية كما نرى في الشكل حيث هناك ثلاث فترات لانخفاض تكوين رأس المال الثابت جميعها حدثت بعد أو خلال الأزمات في 2008 وبين 2015-2018 وأخيرًا في 2020.

الفصل الرابع (الإطار الإحصائي والقياسي)

الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة لدراسة النموذج

4-1 الإحصاء الوصفي

4-2-1 بيانات السلاسل الزمنية [32]

تعرف بيانات السلاسل الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لمتغير ما تؤخذ خلال فترات زمنية مختلفة وتأتي أهمية هذه البيانات في أنها تساعد على فهم الظواهر التي تطرأ على المتغير ودراستها ومعرفة علاقتها مع متغيرات أخرى. يعد تحليل بيانات السلاسل الزمنية من أكثر أشكال الدراسات استخدامًا في المجال الاقتصادي نظرًا لأهميتها في تحليل الظواهر الاقتصادية. ولتحليل الظواهر الاقتصادية واختبار فرضياتها، يتم دراسة العلاقات النظرية قياسيًا من خلال عدة طرق من أهمها طريقة المربعات الصغرى (OLS). إلا أن طريقة المربعات الصغرى تفترض سكون البيانات ولأن هذه البيانات غالبًا لا تكون مستقرة في الواقع، فإن اختبار استقرار السلاسل الزمنية يعد خطوة مهمة في الدراسة. البيانات المستخدمة في هذه الدراسة موضحة في الجدول (4-1).

الجدول (4-1) بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة

السنة	الناتج المحلي غير النفطي (مليار)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار)	إجمالي عدد المشتغلين (مليون)	نسبة السعودة
2003	625.06	148.10	5.88	21.60%
2004	683.33	185.87	5.41	21.81%
2005	733.56	237.69	6.14	21.70%
2006	794.87	288.68	6.38	22.67%
2007	865.42	368.69	6.66	22.93%
2008	934.64	444.50	7.12	23.27%
2009	989.77	414.45	7.84	19.75%
2010	1,084.29	483.92	7.95	20.24%
2011	1,173.16	568.79	8.78	20.09%
2012	1,237.79	614.91	9.58	22.43%
2013	1,317.13	662.46	10.90	24.01%
2014	1,381.17	714.25	10.67	25.72%
2015	1,425.40	732.43	11.39	25.48%
2016	1,428.63	631.84	11.41	25.00%
2017	1,446.65	632.23	10.97	27.27%
2018	1,478.42	618.79	9.87	29.63%
2019	1,527.30	657.03	9.52	30.79%
2020	1,491.74	596.92	9.30	31.97%

[32] أ.د. حميد عبيد (2017م)، الاقتصاد القياسي

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

4-2-2 الإحصاء الوصفي

الجدول (4-2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات

	الناتج المحلي غير النفطي (مليار)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار)	إجمالي عدد المشتغلين (مليون)	نسبة السعودة
Mean	1145.46	500.09	8.65	0.24
Standard Error	73.39	43.95	0.48	0.01
Median	1205.48	582.86	9.04	0.23
Standard Deviation	311.35	186.48	2.03	0.04
Sample Variance	96939.31	34774.17	4.13	0.00
Kurtosis	-1.43	-0.87	-1.42	-0.09
Skewness	-0.36	-0.67	-0.15	0.88
Range	902.25	584.33	6.00	0.12
Minimum	625.06	148.10	5.41	0.20
Maximum	1527.30	732.43	11.41	0.32
Sum	20618.34	9001.55	155.78	4.36
Count	18.00	18.00	18.00	18.00

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج اكسل

4-2 الاختبارات القياسية

4-3-1 مفهوم الاستقرار Stationarity [33]

بشكل عام، بيانات السلاسل الزمنية المستقرة هي البيانات التي لديها خصائص إحصائية لا تعتمد على الزمن أي أنها ليست ذات اتجاه ولا موسمية. ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة، يجب أن تتوفر فيها الخصائص الإحصائية التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(y_t) = \mu$
- ثبات تباين القيم عبر الزمن $Var(y_t) = (y_t - \mu)^2 = s^2$
- أن يكون التغاير (Covariance) لأي قيمتين لنفس المتغير معتمدًا على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين (Y_t) و (y_{t-1}) وليس على القيمة الفعلية للزمن. $Cov(y_t , y_{t-k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t-k} - \mu)] = g_k$

والسلسلة الزمنية تكون إما مستقرة عند المستوى (الصفر) ويرمز لها I(0) أو تكون مستقرة عند الفرق الأول ويرمز لها I(1) ويمكن أن تكون مستقرة عند الفرق الثاني أو الثالث.

وتكمن أهمية تحليل استقرار السلاسل الزمنية في أنها تؤكد وجود علاقة اقتصادية حقيقية بين المتغيرات عندما تكون السلاسل الزمنية مستقرة وتنفي احتمال الانحدار الزائف. يحدث الانحدار الزائف عندما تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة وفي نفس الوقت يكون معامل التحديد R^2 أكبر من معامل دربن واتسن والذي قد يدل فقط على ارتباط الاتجاهات وليس على علاقة حقيقية بين المتغيرات.

[33] أ.د. حميد عبيد (2017م)، الاقتصاد القياسي

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

4-3-2 اختبار جذر الوحدة Unit Root Test [34]

يعد اختبار جذر الوحدة من الأدوات الشائعة والمهمة لمعرفة خصائص السلسلة الزمنية ويستخدم لمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى أم عند الفروق، ومن أهم اختبارات جذر الوحدة ديكي فوللر الموسع والبسيط وفيليبس–بير:

يستخدم اختبار ديكي فوللر الموسع نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى لمعرفة سكون السلسلة الزمنية حيث يكون المتغير معادلة في قيمته في فترة زمنية سابقة على النحو التالي:

$$Y_t = a_1 Y_{t-1} + e_t$$

حيث أن a_1 معامل المتغير المستقر و e_t حد الخطأ العشوائي والذي نفترض فيه أن المتوسط يساوي صفر وثبات تباينه وأن قيمه في الفترات الزمنية المختلفة لا تعتمد على بعض. ومن المعادلة نجد أنه:

- إذا كانت a_1 تساوي واحد يعني وجود مشكلة جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية ليست مستقرة عند المستوى.
- إذا كانت a_1 تساوي صفر يعني عدم وجود مشكلة جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى.

في حالة أن السلسة الزمنية لم تكن مستقرة عند المستوى، نأخذ الفرق الأول للمتغير ويأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = (a_1 - 1) Y_{t-1} + e_t$$

$$\Delta Y_t = lY_{t-1} + e_t$$

في هذه الحالة يصبح لدينا:

- إذا كانت l تساوي صفر فإن السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الأول. (فرضية العدم)
- إذا كانت l لا تساوي صفر فإن السلسة الزمنية غير مستقرة عند الفرق الأول. (الفرضية البديلة)

ويتخذ اختبار ديكي فوللر الموسع ثلاث نماذج إما نموذج بقاطع فقط أو باتجاه عام وقاطع أو بدون الإثنين.

4-3-3 مفهوم التكامل المشترك Cointegration [35]

يهتم اختبار التكامل المشترك في معرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات في النموذج بحيث تؤدي التقلبات في احداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى. وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية يعني أنه في حالة حصول اختلال فإن العلاقة تعود إلى التوازن في الأمد الطويل. ومن أهم اختبارات التكامل المشترك:

- اختبار انجل–كرانجر Engle–Granger Test
  - يستخدم في حالة وجود متغيرين فقط في النموذج.

[34] أ.د. حميد عبيد (2017م)، الاقتصاد القياسي
[35] أ.د. حميد عبيد (2017م)، الاقتصاد القياسي

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

- يقوم باختبار السكون لبواقي النموذج.

- اختبار جوهانسون Johansen Test
  - يستخدم في حالة كانت جميع المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة.
  - يستخدم اختبار الأثر واختبار القيمة المميزة العظمى.
- اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
  - يستخدم في حالة كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستويات مختلفة.
  - يوضح العلاقة في الاجل القصير والاجل الطويل ومعامل حد الخطأ (معامل التكيف).
  - يعتبر هذا الاختبار فعال في حالة وجود عدد قليل من المشاهدات.

4-3-4 نتائج الاختبارات القياسية

اختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller Test

الجدول (4-3) نتائج اختبار جذر الوحدة

		النماذج			
	المعنوية	مع ثابت واتجاه عام	مع ثابت وبدون اتجاه عام	بدون ثابت أو اتجاه عام	
القيم الحرجة (Critical Values)	1%	-4.616	-3.887	-2.718	
	5%	-3.710	-3.052	-1.964	
	10%	-3.298	-2.667	-1.606	
متغيرات السلسلة الزمنية					
الناتج المحلي غير النفطي Ln(Non-Oil GDP)	المستوى	1.300	-5.400*	-0.133	
	الفرق الأول	-2.703	-0.512	-1.424	
إجمالي تكوين رأس المال الثابت Ln(GFCF)	المستوى	-1.152	-4.802*	0.689	
	الفرق الأول	-4.149	-2.056	-2.097	
إجمالي عدد المشتغلين Ln(EMP)	المستوى	0.105	-1.490	1.541	
	الفرق الأول	-5.008*	-3.250	-2.788	
نسبة السعودة Ln(SAU)	المستوى	-1.007	0.643	1.859	
	الفرق الأول	-3.56	-3.129	-2.766*	

فترات الابطاء المثلى حسب اختبار (SC)	النتيجة
1	مستقر عند المستوى بمعنوية 1٪ وبنموذج مع ثابت وبدون اتجاه عام
1	مستقر عند المستوى بمعنوية 1٪ وبنموذج مع ثابت وبدون اتجاه عام
1	مستقر عند الفرق الأول بمعنوية 1٪ وبنموذج مع ثابت واتجاه عام
1	مستقر عند الفرق الأول بمعنوية 1٪ وبنموذج بدون ثابت أو اتجاه عام

تشير * إلى معنوية 1٪ حسب القيم الجدولية ل (MacKinnon: 1996)
تشير ** إلى معنوية 5٪ حسب القيم الجدولية ل (MacKinnon: 1996)
SC: Schwartz Information Criterion

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج EViews11SV

بالنظر إلى نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع في الجدول أعلاه، يتضح أن بعض المتغيرات في هذه الدراسة (الناتج المحلي غير النفطي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت) لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها ساكنة في المستوى بدرجة معنوية 1٪. والبعض الآخر (إجمالي عدد المشتغلين ونسبة السعودة) تحتوي على جذر الوحدة أي أنها ليست ساكنة عند المستوى. ولكن بأخذ الفروق الأولى يتضح أنها مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى) بدرجات معنوية 1٪. ونلاحظ من الجدول أن فترات التباطؤ المثلى حسب معيار (SC) لا تتعدى الفترة الواحدة (1) لجميع المتغيرات. كما أن النماذج المثلى بناءً على المعنوية إما أن تكون بقاطع واتجاه عام أو بقاطع وبدون اتجاه عام أو بدون قاطع وبدون اتجاه عام.

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

اختبار التكامل المشترك ARDL

الشكل (4-1) نتيجة اختبار ARDL

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGFCF	0.853605	0.598830	1.425455	0.1845
LEMP	-0.447228	0.968178	-0.461928	0.6540
__OF_SAUDI_TO_TOTAL	-6.164047	8.277648	-0.744644	0.4736
C	13.99413	3.912543	3.576734	0.0050

EC = LGDP - (0.8536*LGFCF -0.4472*LEMP -6.1640*__OF_SAUDI_TO_TOTAL + 13.9941)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	27.79118	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	17	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج EViews11SV

بناءً على نتيجة اختبار السكون ديكي فوللر الموسع للسلاسل الزمنية والذي وضحت نتائجه استقرار المتغيرات عند مستويات مختلفة، تم اختيار اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار الحدود Bound test لتحديد وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات. لرفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك، يجب أت تكون قيم إحصائية F المحسوبة أكبر من الجدولية I(1). وفي حالة وجود تكامل مشترك، يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والأجل الطويل وقيمة معامل التكيف (معامل حد الخطأ) لمعرفة سرعة عودة النموذج للتوازن عند حدوث اختلالات.

من نتائج الاختبار في الجدول أعلاه، نلاحظ وجود تكامل مشترك حيث أن قيمة F المحسوبة لهذا النموذج (الناتج المحلي غير النفطي متغير تابع) بلغت 27.8 وتعد أكبر من القيم الجدولية. ونلاحظ من الجدول أدناه والذي يوضح نتائج تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل أن النموذج يعود إلى التوازن بسرعة 7٪.

الجدول (4-4) تقدير علاقات التكامل المشترك

العلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 11/24/21 Time: 19:22
Sample: 2003 2020
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGFCF	0.321281	0.061008	5.266192	0.0001
LEMP	0.415103	0.121078	3.428398	0.0041
__OF_SAUDI_TO_TOT...	1.894011	0.347384	5.452206	0.0001
C	12.02402	0.785128	15.31474	0.0000

R-squared	0.981648	Mean dependent var	27.72739
Adjusted R-squared	0.977715	S.D. dependent var	0.298234
S.E. of regression	0.044521	Akaike info criterion	-3.192593
Sum squared resid	0.027749	Schwarz criterion	-2.994732
Log likelihood	32.73333	Hannan-Quinn criter.	-3.165310
F-statistic	249.6153	Durbin-Watson stat	1.000566
Prob(F-statistic)	0.000000		

العلاقة طويلة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/24/21 Time: 19:25
Sample: 2003 2020
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGFCF)	0.190277	0.018290	10.40342	0.0000
D(LEMP)	-0.110943	0.035173	-3.154232	0.0103
CointEq(-1)*	-0.069575	0.004988	-13.94770	0.0000

R-squared	0.946733	Mean dependent var	0.051168
Adjusted R-squared	0.939124	S.D. dependent var	0.033636
S.E. of regression	0.008299	Akaike info criterion	-6.586548
Sum squared resid	0.000964	Schwarz criterion	-6.439510
Log likelihood	58.98565	Hannan-Quinn criter.	-6.571932
Durbin-Watson stat	2.297494		

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج EViews11SV

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

4-3 تقدير النموذج

تم بناء وتقدير النموذج القياسي لدالة الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية بطريقة معادلة الانحدار الخطي المتعدد، بناءً على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج (إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وإجمالي عدد المشتغلين، ونسبة السعودة) بعد تحويلها إلى الصيغ اللوغاريتمية الطبيعية. ويوضح الشكل (4-2) في الأسفل معاملات المتغيرات في النموذج، بالتالي يصبح النموذج المقدر كما يلي:

$$\ln(GDP_{NO}) = 12.02 + 0.32\ln(GFCF) + 0.42\ln(EMP) + 1.89\ (SA)$$

GDP_{NO}: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي

GFCF: تكوين رأس المال الثابت في السعودية

EMP: عدد العمال الإجمالي في السعودية

SA: نسبة السعودة في سوق العمل (عدد العمال السعوديين على إجمالي عدد العمال)

الشكل (4-2) نتيجة تقدير النموذج

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 11/24/21 Time: 19:22
Sample: 2003 2020
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGFCF	0.321281	0.061008	5.266192	0.0001
LEMP	0.415103	0.121078	3.428398	0.0041
__OF_SAUDI_TO_TOT...	1.894011	0.347384	5.452206	0.0001
C	12.02402	0.785128	15.31474	0.0000

R-squared	0.981648	Mean dependent var	27.72739
Adjusted R-squared	0.977715	S.D. dependent var	0.298234
S.E. of regression	0.044521	Akaike info criterion	-3.192593
Sum squared resid	0.027749	Schwarz criterion	-2.994732
Log likelihood	32.73333	Hannan-Quinn criter.	-3.165310
F-statistic	249.6153	Durbin-Watson stat	1.000566
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: تجهيز وإعداد الباحث من بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي باستخدام برنامج EViews11SV

4-4-1 إحصائية t للمتغيرات [36]

لرفض فرضية العدم التي تقول أن المتغير المستقل لا يؤثر على التابع، يجب أن تكون قيمة إحصائية t المحسوبة لكل معامل أكبر من قيمة t الجدولية. وقيمة t الجدولية هي:

درجات الحرية: $n - 1 = 18 - 1 = 17$

مستوى المعنوية: 5٪

[36] Table t-statistic

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

قيمة t الجدولية = 1.74

ومن الشكل (4–2) في الأعلى، يتضح أن قيمة t المحسوبة لكل المعاملات أكبر من قيمة t الجدولية وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع بمستوى معنوية 5٪.

4–4–2 إحصائية F للمتغيرات [37]

لرفض فرضية العدم التي تقول أن المتغيرات المستقلة ككل لا تؤثر على التابع، يجب أن تكون قيمة إحصائية F المحسوبة للنموذج أكبر من قيمة F الجدولية. وقيمة F الجدولية هي:

$$F = \frac{\frac{ESS}{K-1}}{\frac{RSS}{n-K}}$$

ESS: الاختلاف المفسر

TSS: الاختلاف العشوائي (البواقي)

درجات الحرية في البسط = 2

درجات الحرية في المقام = 16

مستوى المعنوية: 5٪

قيمة F الجدولية = 3.63

ومن الشكل (4–2) في الأعلى، يتضح أن قيمة F المحسوبة لكل المعاملات أكبر بكثير من قيمة F الجدولية وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المتغيرات المستقلة ككل تؤثر على المتغير التابع بمستوى معنوية 5٪ (النموذج معنوي).

4–4–3 معامل التحديد (R^2)

معامل التحديد للنموذج هو المقدار المفسر من خط الانحدار للدالة المقدرة أي أنه نسبة التباين للمتغير التابع المفسرة بالمتغيرات المستقلة مجتمعة ويساوي:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS}$$

[37] Table F-statistic

الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويتراوح معامل الخطأ لنموذج الانحدار بين 0 – 1 حيث أنه كلما ارتفع معامل التحديد، زادة النسبة المفسرة لتباين المتغير التابع. ونلاحظ من الشكل (4–2) في الأعلى قيمة R^2 المرتفعة حيث بلغت 0.98 أي أن النموذج معنوي ونسبة التباين في المتغير التابع مفسرة بشكل كبير.

4-4-4 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية (اختبار داربن واتسون) [38]

يعتمد استخدام طريقة المربعات الصغرى في نماذج الانحدار على عدة فرضيات منها الفرضية الخاصة بالتغاير والتي تقول أن الخطأ العشوائي في فترة زمنية لا يعتمد على الخطأ العشوائي في فترة زمنية سابقة، أي: $Cov(u_i , u_{i-1}) = 0$ حيث أن القيمة صفر تعني أن الأخطاء العشوائية في بيانات السلاسل الزمنية مستقلة. تحدث مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية إذا لم تتحقق هذه الفرضية. يتم استخدام عدة اختبارا للكشف على وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج منها اختبار داربن واتسون والذي سيتم استخدامه في نموذج هذا البحث.

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي نقارن قيمة داربن واتسون في النموذج بالجدول (4–5) في الأسفل بعد تحديد قيم du و dl.

الجدول (4–5) اختبار داربن واتسون

positive Ac	Inconclusive	No AC	inconclusive	Negative Ac
0<Dw<dl	dl<Dw<du	du<Dw<4-du	4-du<Dw<4-dl	4-dl<Dw<4

0 dl du 4-du 4-dl 4

باستخدام المعطيات التالية:

n = 18

K = 3

du = 1.422

dl = 0.708

D.W = 1.00

من قيمة داربن واتسون المقدرة في الشكل (4–2)، يتضح أن معامل داربن واتسون للارتباط الذاتي يقع في منطقة عدم التأكد (inconclusive). في هذه الحالة، وبسبب النتائج المعنوية للاختبارات الإحصائية والقياسية وجودة النموذج، نقبل عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية لهذا النموذج.

[38] D-W Table

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الفصل الخامس (مناقشة النتائج والتوصيات والخاتمة)

5-1 مناقشة النتائج

من نموذج الانحدار المتعدد المقدر في الأعلى حيث المتغير التابع هو الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي والمتغيرات المستقلة هي إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وإجمالي عدد العمالة، ومعدل السعودة في سوق العمل، يتضح ما يلي:

- يرتبط الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بإجمالي تكوين رأس المال الثابت في السعودية بعلاقة طردية (إشارة المعامل في النموذج موجبة) ذات دلالة إحصائية معنوية أي أن الزيادة في رأس المال الثابت يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي، وكذلك الانخفاض في رأس المال الثابت يؤدي إلى الانخفاض في الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي. وتشير قيمة معامل رأس المال الثابت (0.32) إلى أن إجمالي الإنتاج غير النفطي في السعودية غير مرن بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت أي أن التغير النسبي للإنتاج أقل من التغير النسبي لرأس المال حيث أن زيادة رأس المال بنسبة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 0.32٪.
- يرتبط الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بإجمالي عدد العمالة في السعودية بعلاقة طردية (إشارة المعامل في النموذج موجبة) ذات دلالة إحصائية معنوية أي أن الزيادة في إجمالي عدد المشتغلين يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي، وكذلك الانخفاض في إجمالي عدد المشتغلين يؤدي إلى الانخفاض في الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي. وتشير قيمة معامل عنصر العمل في النموذج (0.42) إلى أن إجمالي الإنتاج غير النفطي في السعودية غير مرن بالنسبة لإجمالي عدد العمالة أي أن التغير النسبي للإنتاج أقل من التغير النسبي لعنصر العمل حيث أن زيادة العمال بنسبة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 0.42٪.
- يتضح من النتيجة الأولى والثانية أن الإنتاج في السعودية (خلال فترة البحث) هو إنتاج ذو غلة حجم متناقصة أي أن زيادة عناصر الإنتاج بنسبة ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة أقل حيث أن الناتج المادي الحدي لعنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) أقل من 1. وذلك يعني أن اقتصاد المملكة ينمو بشكل مستقر وأن الإنتاج يعد في أفضل وأكفئ مرحلة من مراحل الإنتاج الثلاث (المرحلة الثانية) وأن حجم عناصر الإنتاج المستخدمة هو الحجم الأمثل. يمر الإنتاج بثلاث مراحل رئيسية كالتالي:
  - المرحلة الأولى: إنتاج ذو غلة حجم متزايدة (الناتج الحدي يتزايد). يدل الإنتاج في هذه المرحلة على أن عناصر الإنتاج في الاقتصاد لم تستغل بأفضل طريقة وأنه مازال بالإمكان التوسع في الإنتاج.
  - المرحلة الثانية: إنتاج ذو غلة حجم متناقصة (الناتج الحدي يتناقص). يدل الإنتاج في هذه المرحلة على أن عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد مستغلة بأفضل طريقة وتعد هذه المرحلة الأكفأ للإنتاج.
  - المرحلة الثالثة: الناتج الحدي أقل من الصفر أي أن الإنتاج الكلي يتناقص مع زيادة عناصر الإنتاج. تدل هذه المرحلة على أن الإنتاج لا يعمل بكفاءة حيث أنه بالإمكان زيادة الإنتاج بتقليل عناصر الإنتاج.
- يرتبط الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بمعدل السعودة في سوق العمل بعلاقة طردية (إشارة المعامل في النموذج موجبة) ذات دلالة إحصائية معنوية أي أن الزيادة في إجمالي عدد المشتغلين السعوديين كنسبة من الإجمالي يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي، وكذلك الانخفاض في إجمالي هذا المعدل يؤدي إلى الانخفاض في الناتج المحلي غير

النفطي الحقيقي. تدل هذه العلاقة الموجبة إلى ارتفاع معدل السعودة يساهم في نمو الاقتصاد من خلال استغلال الدخل المتاح في الاستهلاك المحلي والحد من التحويلات الأجانب إلى الخارج. وتشير قيمة معامل نسبة السعودة (1.89) أن مرونة إجمالي الناتج المحلي غري النفطي الحقيقي تتصف بأنها عالي أي أن زيادة معدل السعودة بنسبة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بـ 1.89٪. تدل المرونة العالية لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة لمعدل السعودة أن سوق العمل السعودي مازال قادرًا على استيعاب المزيد من المشتغلين السعوديين بالنسبة إلى إجمالي المشتغلين والمحافظة على زيادة النمو الاقتصادي في نفس الوقت.

- وأخيرًا، تشير جميع نتائج النموذج المقدر إلى صحة فرضيات البحث التي تم الإشارة إليها في المقدمة.

5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها هذا البحث، يمكن تلخيص التوصيات المقدمة بما يلي:

1- أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في سبيل تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط من خلال الارتكاز على العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي تهدف إلى تحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية. ومن هذا المنطلق، نوصي بالاستفادة من مرتكزات الرؤية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.

2- العمل على خلق قاعدة إنتاجية متنوعة وتعزيز قطاعات الاقتصاد غير النفطية الواعدة مثل القطاع الخدمي (السياحة والنقل وغيرها) والقطاع الصناعي لزيادة التنافسية ورفع جودة الخدمات المقدمة وبالتالي توليد فرص عمل كثيرة وتقليل البطالة على المدى الطويل.

3- بسبب اكتفاء القطاع الحكومي بالوظائف التي يشغلها المواطنون، يجب تعزيز دور القطاع الخاص من خلال السياسات التحفيزية والتوجيه الأمثل للاستثمارات المحلية والأجنبية نحو المنشآت التي تتمتع بنمو اقتصادي مستقر لخلق قيمة مضافة في الاقتصاد عن طريق المساهمة في توظيف المواطنين.

4- رسم خطط استراتيجية لتوطين الوظائف بحيث تهدف إلى تحقيق سعودة تدريجية وشاملة لمختلف قطاعات الاقتصاد والحد من التفاوت الكبير بين تكلفة تشغيل الأجنبي والسعودي من خلال التالي:

أ. رفع كفاءة المواطن من خلال زيادة قدراته الإنتاجية.

ب. رفع تكلفة توظيف العمالة الأجنبية من خلال فرض رسوم ووضع حد أدنى لأجور العمالة الأجنبية.

5- وضع سياسات تلزم المؤسسات الأجنبية الضخمة والتي تعمل محليًا بالمساهمة في رفع كفاءة المواطنين من خلال وضع برامج تدريبية وفرص تطوير للخريجين وتوظيفهم.

6- وضع خطط تطويريه لقطاعات التعليم لتحسين المخرجات الاكاديمية والمهنية وجعلها تواءم سوق العمل.

7- وضع خطط تطويريه للقطاعات التجارية والمنشآت المتوسطة والصغيرة وتذليل المعوقات وتحسين بيئة ريادة الأعمال وجعلها جاذبة لتسهيل دخول المواطنين لمجال ريادة الأعمال.

8- الاستفادة من التطورات الحديثة في التقنية بإنشاء برامج إلكترونية توفر معلومات دقيقة عن الفرص المتوفرة في سوق العمل حيث يتم استغلالها لمواءمة حديثي التخرج مع الوظائف المتاحة.

9- وضع خطط تطويرية لجميع القطاعات الحكومية لتوفير البينات والإحصائيات التي تساعد الباحثين في مجال سوق العمل من أجل عمل البحوث التي تساهم في حل المشكلات.

3-5 الخاتمة

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على التطورات التي طرأت على سوق العمل السعودي ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي التي صاحبتها في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة وتحليل تطور مبادرات توطين الوظائف في المملكة من خلال تتبع نسب السعودة في سوق العمل. أما من الناحية الكمية، فتناول البحث دراسة العلاقة واتجاها بين النمو في الناتج المحلي غير النفطي كمتغير تابع والنمو في تكوين رأس المال الثابت وعدد العمالة ونسب السعودة في سوق العمل كمتغيرات مستقلة. وللإجابة على مشكلة الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعمال الأدوات الإحصائية لتحليل تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي والسعودة. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يشرح العلاقة من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات حيث تم التحقق من جودة النموذج من خلال عمل الاختبار الإحصائي t و F ومعامل التحديد واختبار الارتباط الذاتي داربن واتسن. كما تم استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر (ADF) لتقدير مستوى الاستقرار للبيانات واختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار الحدود Bound test لتحديد وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات. جاءت النتائج مؤكدةً لفرضيات البحث بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة في النموذج. وتم تقدير معاملات المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن المرونة حيث قدر معامل رأس المال الثابت ب 0.32 ومعامل عنصر العمل ب 0.42 ومعامل معدل السعودة ب 1.89. وبناءً على هذه النتائج، وصى البحث بضرورة العمل المشترك لجميع المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص لتحسين سوق العمل وجعله جاذبًا للكفاءات الوطنية والعمل على تطوير وتهيئة مخرجات المؤسسات العلمية والمهنية.

ختامًا، في ظل أهمية القيام بالأبحاث والدراسات التي تتعلق في سوق العمل وعلاقته بشكل مباشر أو غير مباشر في النمو الاقتصادي، يجب عدم إغفال الجوانب الأخرى التي تؤثر على توطين الوظائف في الاقتصاد والتي لم يسعف الباحث تضمينها في هذه الدراسة؛ ومن أهمها:

- العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة الوطنية ومقارنتها بالعمالة الأجنبية.
- الإطار الاجتماعي والثقافي وموقفه من توطين الوظائف.
- تطور وجهة نظر المجتمع عن العمل في القطاع الخاص مقابل القطاع الحكومي.
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعامل الأجنبي والتي من خلالها تتشكل إمكانيته.

المراجع باللغة العربية:

د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد–كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

أ.د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر (2018م)، الاقتصاد الكلي (النظرية المتوسطة)، قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود، الرياض.

د. فاروق صالح الخطيب، د. عبد العزيز أحمد دياب (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد–كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

أ.د. حميد عبيد (2017م)، الاقتصاد القياسي، قسم الاقتصاد–كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

عبد السلام بن شايع النهاري القحطاني (2018م)، توطين الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: (استراتيجية رفع الميزة التنافسية للمواطن والقيمة المضافة للوافد)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 32، العدد 3: 347–360.

د. أحمد عبد اللطيف مشعل (2013م)، تقدير الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الخاص وإمكانية إحلالها بالعمالة الوطنية في المملكة العربية السعودية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، دورية معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 53، العدد 3: 703–737.

رانية خليل زيادة (2003م)، العوامل المؤثرة في إحلال العمالة الوطنية السعودية محل العمالة الأجنبية: (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية)، إدارة الأعمال/الإدارة، الجامعة الأردنية، عمان. الأردن

عباس فؤاد حسن (2020م)، أثر النمو الاقتصادي على البطالة – دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة: 1980–2018م، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، غزة، فلسطين، المجلد 4، العدد 6: 17–31.

دحماني السعدية (2017م)، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (1980–2015)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

حميد مرزوك (2015م)، الأثر المتبادل بين ظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، الكوت، العراق، العدد 20.

أ.د. عبد العزيز السوداني و د. أحمد عبد الخير (2001م)، مستقبل السعودة ونمو إنتاجية العمل، دورية معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 41، العدد 1.

د. عبد الرحمن السلطان (1998م)، سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية: الأبعاد، والمعوقات، والحلول المقترحة، دورية معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد 38، العدد 3.

د. سعد العتيبي (1427هـ)، تحديات إدارة توطين الوظائف في الألفية الثالثة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

د. عبد الحليم شاهين (2021م)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73.

صندوق التنمية البشرية (هدف): https://www.hrdf.org.sa/aboutus

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:
https://hrsd.gov.sa/sites/default/files/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%B2_%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81.pdf

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: https://hrsd.gov.sa/sites/default/files/Nitaqat%20Manual-updated-3.0%20%282%29.pdf

موقع رؤية 2030: https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/hcdp/

المراجع باللغة الإنجليزية:

LA'ALEH AL-AALI (2014), Nationalization: A Case from the Middle East "Kingdom of Bahrain", School of Environment, Education and Management, The Faculty of Humanities, ProQuest, Ann Arbor, USA.

Mohamed Abdusheikh (2012), Emiratization: United Arab Emirates' National Workforce Development Program, School of Business and Management, Pepperdine University, ProQuest, Ann Arbor, USA.

Steffen Hertog (2012), A Comparative Assessment of Labor Market Nationalization Policies in the GCC, The London School of Economics and Political Science, London, UK, From: http://eprints.lse.ac.uk/46746/

Don Bellante & Mark Jackson(1979), Labor Economics - Choice in Labor Market, McGraw-Hill Book Company, Inc. – USA, (p. 1-30).
Demand for Labor, Retrieved From: https://www.economicsonline.co.uk/Labour_markets/Demand_for_labour.html
Supply of Labor, Retrieved From: https://www.economicsonline.co.uk/Labour_markets/Supply_for_labour.html
Maurice Girgis (2002), The GCC Factor in Future Arab Labor Migration, 4th Mediterranean Development Forum, Jordan
Table t-statistic: https://www.sjsu.edu/faculty/gerstman/StatPrimer/t-table.pdf

Table F-statistic :https://www.stat.purdue.edu/~jtroisi/STAT350Spring2015/tables/FTable.pdf

D-W Table: https://www3.nd.edu/~wevans1/econ30331/Durbin_Watson_tables.pdf

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد السادس والأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2022م
ISSN: 2663-5798
www.ajsp.net

"The Impact of Workforce Nationalization (Saudization) on Saudi Arabia's Economic Growth between (2003 - 2020)"

Abstract:

With the launch of its strategic 2030 vision and its committed effort to prosper, Saudi Arabia is undergoing a holistic economic reform that aims to capitalize on its human resources to build a diversified and sustainable economy. Beside maintaining a healthy and continuous economic growth, one of Saudi's 2030 vision goals is increase job opportunities and decrease nationals' employment rate to below 7%. To achieve such goal, Saudi Government sponsored several workforce nationalization (Saudization) programs throughout the years. The objective of this research therefore is to highlight the development of Saudi Arabia's labor market, unemployment rate, Saudization programs, and economic growth in the last 18 years. Also, from an econometric perspective, this paper aims to study the relationship between non-oil real GDP as a dependent variable and gross fixed capital formation, total number of workers, and Saudization rate as independent variables.

To achieve the objective of the paper and answer the main problems aske, the descriptive method was used to statistically analyze the development of unemployment rate, economic growth, and Saudization rate. Furthermore, ordinary least square (OLS) method was used on the time-series data to estimate the multiple regression model that explains the nature and direction of the relationship between the variables. To test the quality of the model, statistical tests was used such as t-statistic test, F-statistic test, and R^2 test as well as residual autocorrelation test (D.W). Augmented Dickey Fuller (ADF) test was used to test the stationarity of the variables and ARDL and Bound tests were used for the cointegration test. The estimated model confirms the assumption of the paper and shows that the gross fixed capital formation elastic coefficient is 0.32, the number of workers elastic coefficient is 0.42, and the Saudization rate coefficient is 1.89. Based on these results, the papers recommend that all governmental entities and private sector must join hands to collaboratively work on enhancing the labor market while simultaneously increasing the capabilities of both academic and technical graduates.